

دور الاقتصاد في تشكيل السياسة الخارجية للدول

ليبيا 1969-2011: حالة دراسة

**The Role of Economy in Shaping of the Foreign Policy
of Countries Policy: Libya 1969 – 2011: Case study**

إعداد الطالب

محمد لطفي محمد درز

الرقم الجامعي: 40153007

إشراف

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي

رسالة ماجستير مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

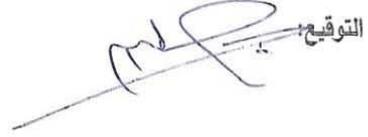
كانون الثاني 2019

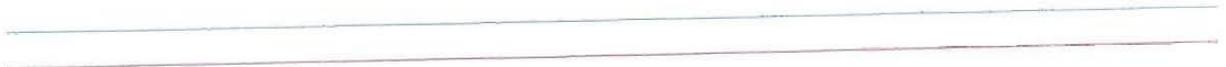
التفويض

انا الطالب محمد لطفي محمد درز، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي هذه ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: محمد لطفي محمد درز.

التاريخ: 2019 / 1 / 19.

التوقيع: 



قرار لجنة المناقشة

نُوقِشت هذه الرسالة، وعنوانها "دور الاقتصاد في تشكيل السياسة الخارجية للدول (ليبيا 1969-

2011: حالة دراسة)" وأجيزت بتاريخ: ١٩ / ١ / 2019.

التوقيع	مكان العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً	د. محمد بني عيسى
	جامعة الشرق الأوسط	مشرفاً	أ. د. عمر الحضرمي
	جامعة العلوم الإسلامية	عضواً خارجياً	أ. د عبد الحلیم العدوان

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحمد الله الذي أنعم على بفضلته كرمه على إتمام هذا البحث والذي أسأل الله تعالى ان يكون في المستوى ويحقق الإفادة المرجوة منه.

وفي هذا الصدد أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الى كل من ساندني في إتمام هذه الرسالة، والى كل من علمني حرفاً داخل هذه الجامعة المرموقة، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي الذي كان له الفضل بعد توفيق الله تعالى في انجاز هذه الرسالة من اختيار العنوان وحتى إنجازها فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير الى أسرة وأساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الآداب بجامعة الشرق الأوسط، والذين كانوا العون والسند لي ولباقي زملائي الطلبة.

وأنتقدم بالشكر مصحوباً بعقب الاصاله والاخوة الى أسرة جامعة الشرق الأوسط من إدارة وعاملين وأساتذة على حسن استقبالهم وتعاملهم وضيافتهم لنا كأخوة اشقاء ومساعدتهم لنا في إتمام هذه المرحلة من حياتنا، والتي كانت بإرادة الله على أيديهم فلهم منا كل التقدير والاحترام.

يبهجني ويطيب لي ويشرفني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه متمنياً من الله العزيز القدير التوفيق لي ولهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد لطفي درز

الإهداء

الى وطني وتراب وطني العزيز لييبا،،،

والذي يضم بين جنباته رفات العزيز والدي قدوتي ومعلمي طيب الله ثراه

وجمعنا به في جنات النعيم،،،

والذي تمشي على أديمه والدتي الجليلة حفصها الله وأطال في عمرها ورزقنا

رضاها،،،

والذي تسكنه أسرتي الصغيرة زوجتي عنوان الصبر والوفاء التي تحملت مشقة

الحياة وعبء المسؤولية، وبناتي وابنائي الذين كانوا العون والرجولة طيلة مدة

غيابي عنهم وجميعهم كان المشجع والداعم لأجل إتمام هذه الرسالة،،،

محمد لطفي درّز

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	التقويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها
1	المقدمة
1	مشكلة الدراسة
5	فرضية الدراسة
5	أسئلة الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	مصطلحات الدراسة
8	حدود الدراسة
9	محددات الدراسة
9	الإطار النظري والدراسات السابقة
9	أولاً: الإطار النظري
35	ثانياً: الدراسات السابقة
40	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
41	منهج الدراسة

42	الفصل الثاني أهمية الاقتصاد في بناء الدولة
43	المبحث الأول: ماهية الاقتصاد السياسي وسياسة الاقتصاد للدولة
58	المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية وأثرها على الوزن السياسي للدولة
62	الفصل الثالث الأدوات الاقتصادية والسياسية الخارجية للدولة
63	المبحث الأول: ماهية الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية للدولة
66	المبحث الثاني: دور الأدوات الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية للدولة
70	الفصل الرابع السياسة الاقتصادية الليبية ما بين عامي 1969-2011
71	المبحث الأول: المقومات الاقتصادية الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي (1969-2011)
83	المبحث الثاني: الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي 1969-2011
91	الفصل الخامس الخاتمة والنتائج والتوصيات
91	أولاً: الخاتمة
93	ثانياً: النتائج
94	ثالثاً: التوصيات
95	قائمة المصادر والمراجع

دور الإقتصاد في تشكيل السياسة الخارجية للدول

ليبيا 1969-2011: حالة دراسة

إعداد

محمد لطفي محمد درز

إشراف

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي يلعبه الإقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، دراسة حالة الدولة الليبية خلال فترة حكم الرئيس معمر القذافي (1969-2011). استندت الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين إدارة الإقتصاد في الدولة، وبين تشكيل سياستها الخارجية وصناعتها. واتبعت الدراسة عدة مناهج كالمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، ومنهج النظم السياسية والمنهج السلوكي، وقد توصلت الى نتائج أهمها قبول فرض الدراسة بأن هناك علاقة ارتباطية بين إدارة الإقتصاد في الدولة وبين تشكيل سياستها الخارجية وصناعتها، وقد بينت أن الإقتصاد يمكن أن يكرس في خدمة السياسة الخارجية من خلال عدة طرق أهمها: المغريات الاقتصادية التي تمكن السياسة الخارجية للدولة ذات الإقتصاد القوية من فرض أو تمرير سياسات على الدولة الأضعف، وأشارت الدراسة في الحالة الليبية الى أن الدولة الليبية اعتمدت بشكل رئيسي وإساسي على الثروة النفطية في اقتصادها، الذي كان العنصر الذي أدى الى إيجاد قوة اقتصادية للدولة، وتبين عدم قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل للثروة النفطية في اقتصاد والسياسة الخارجية، حيث شابت العلاقات الليبية العديد من التوترات والمشكلات مع العديد من الدول. وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة ان تعتمد سياسة الدولة الخارجية على المبادئ العلمية في علم السياسة وألا تقوم على العمل الفردي.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد، السياسة الخارجية، ليبيا

The Role of Economy in Shaping of the State Foreign Policy

Libya 1969 – 2011: Case study

By

Mohammad Lutfi Darrz

Supervisor

Dr. Omar Hadrami, Prof

ABSTRACT

This study aimed to find out the role that the economy plays in influencing the states foreign policy , case study of Lybian state during the period of Mo'ammr Al-Qathafi governing (1969-2011). The study depended on a hypthesis which states that there is a correlation between the economy management in the state and between the formation and making its foreign policy. The study used an analytical, historical, descriptive and political systems and the behavioral methods. The study reached a number of results, the most important are the accepting of the study hypothesis the presence of a correlation between the economy management in the state and between making and formulation of its policy. It showed that the economy may be employed in foreign policy service through many ways, the most important is the economic tempters that enable the foreign policy of states with strong economy to impose or pass policies on the weaker states. In Lybian case, the study indicated that Lybian state basically depended on the oil wealth in its economy which was the element which led to the creation of a strong economy to the state, also, it appeared that the state was unable to exploit the oil wealth optimally in the foreign economy and policy, since the Lybian relations have witnessed many problems and disturbances with many countries. In light of the results, the study recommended the necessity for the states foreign policy to depend on the scientific principles in the political sciences and not to be based on the individual work.

Keywords: Economy, Foreign Policy, Libya

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

يتأثر السلوك الخارجي لأي دولة من الدول في مواقف معينة لها، وفي مواقف معينة يتأثر بسلوك وحدة دولية أخرى في ظل توفر إدراك الحافز، بمعنى الموقف السلوكي، وقد تكون هذه "الحوافز" ذات طبيعة متضاربة أو متعاونة أو تابعه أو مستقلة.

ويتميز سلوك الدول الخارجي بالتوقع وعدم التيقن، وغالباً ينتج ذلك عند استقباله لسلوكيات خارجية مقابلة أو نتيجة لحاجة داخلية، وقد تتشكل الظاهرة السياسية الخارجية عند الدول على شكل سلسلة متتابعة من التبادلات السلوكية، وذلك نتيجة للحوافز والاستجابات، وعليه فقد اهتمت أدبيات حديثة بالسلوك الخارجي للدول على شكل دراسات ومقالات أكاديمية تناولت السياسة الخارجية بشكل عام، كدراسة وارن فيليب (Philips, 1972) والتي بينت أن السلوك الخارجي لدولة ما قد يؤثر أو يتأثر بسلوك دولة أخرى من خلال سلسلة متتابعات من التبادل السلوكي الخارجي بفعل منظومة "الحوافز".

كما أن هناك تحليلات تذهب إلى الاعتقاد بأن السلوك الخارجي للدولة قد يكون مجرد استجابة لمواقف سابقة، وهذه المواقف لا تنشأ بالضرورة من عناصر البيئة الخارجية ولكن قد تتمثل في السلوك السابق للدولة نفسها، أي أن سلوك دولة معينة وفي لحظة معينة قد يكون مجرد استمرار لسلوكها السابق في التعامل الخارجي، والذي عادة ما يكون مجرد إفراز للأنماط الروتينية والبيروقراطية، واعتيادية الدور والتأثير الخارجي في دائرة صنع القرار الخارجي، فإذا تأكدت دولة ما من السلوك الصادر إليها وأنه يتصف بالتجانس والاستمرارية بشرط التأكد من إدراكه، أو عدم

إدراكه، وغياب تجانسه واستمراره، فالسلوك الخارجي لتلك الدولة تجاه دولة أخرى سوف يكون مجرد "فعل ورد فعل" للسلوك المتبادل (أبو طالب، 1995: 23)

وتسعى الحكومات في الدول، سواء كانت متقدمة أم نامية، إلى رسم سياسات واضحة على الصعيدين المحلي المتمثل في إدارة شؤونها الداخلية، والخارجي المتمثل في علاقاتها مع كيانات المجتمع الدولي، حيث تواجه هذه الحكومات عند رسم سياساتها مجموعة من العوامل التي تؤثر إما سلباً أو إيجاباً على تحديد ملامح تلك السياسات. ولعل أهم تلك العوامل هو القوة الاقتصادية، وقدرة القيادة السياسية على إدارة ذلك الاقتصاد بشكل راشد وسليم.

ويعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية للدول، فقد بات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية في إطار توجيه السياسة الخارجية، الأمر الذي دفع الدول لتدعيم علاقاتها الخارجية مع جيرانها والعالم، والتقرب منهم دون النظر إلى هوية تلك الدول، كما أن قوة الدولة تعد من العوامل التي تعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد أطر علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية. ويعد الجانبان الاقتصادي والسياسي من المعطيات الرئيسية والمحورية في تشكيل الصورة الشاملة والمتكاملة للدولة شرط توفر جملة من المقومات التي يتم فيها التنسيق والتكامل بين الجانبين في هذا الإطار (المفلح والسرحان، 2009: 37).

وتتأثر عملية رسم سياسات الدولة بمجموعة من المدخلات المختلفة، فبالإضافة إلى الظروف الاقتصادية، هناك الظروف السياسية والاجتماعية والتقنية والأمنية للدولة وللبلاد التي لها علاقات بها، حيث أن إدراك الحكومات لتلك الظروف ومعرفة كيفية التعامل معها يؤدي إلى تحقيق

أكبر قدر من المخرجات الناضجة والإيجابية التي تنعكس وتصب في مصلحة الدولة (وهيب، 2010: 16).

وفي سياق حدود هذه الدراسة المكانية فإن ليبيا قد شهدت فترة انتعاش اقتصادي نتيجة لاكتشاف النفط عام 1963، فبعد أن كانت اقتصاد الدولة الليبية ضعيفاً، فقد أصبح لها موارد ضخمة أدت الى إيجاد فوائض مالية. إلا أنه، وعلى ضوء عدم وجود قيادات ذات معرفة وخبرة اقتصادية، فإن التدفقات المالية لم توجه للتنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية، وبقي النفط مصدر تمويل للعمليات التجارية وخاصة في الواردات، وبذلك بقيت ليبيا تعيش على ريع النفط (حياة، وآخرون، 2016: 7).

وقد عمدت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول المجاورة لتحقيق عدد من الأهداف التي تسعى إليها كاستثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها الدول الأفريقية على وجه الخصوص، والطاقات البشرية وإمكاناتها المادية، وتسخير شعوب تلك الدول من أجل المشاركة الاقتصادية، بعيداً عن الاستغلال والتبعية الاقتصادية، ومناقسة الاستثمارات الأجنبية في القارة، وإيجاد مصادر للمواد الخام للصناعة الليبية، والمشاركة في التنمية البشرية عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية، وتقديم المنح الدراسية وإعارة المدرسين وغير ذلك من الأمور، كل ذلك ينطوي تحت مظلة السياسة الخارجية الليبية من أجل تعزيز اقتصادها (زروقي، 2014: 36)

كما تطورت ظروف ليبيا السياسية منذ العام 1969 حيث شهدت البلاد انقلاباً على الحكم الملكي الذي قاد استقلالها، وأصبحت نظامها جمهورياً. وكمعظم الجمهوريات العربية برزت شخصية الرئيس معمر القذافي كبطل قومي وقائد ملهم للبلاد، والذي كانت لديه العديد من الأفكار والتصرفات الغربية التي نتج عنها عداءات للعديد من الدول الإقليمية والعالمية، حيث تم اعتباره

داعماً للإرهاب نتيجة لضلوعه في عدة قضايا، ومنها قضية سقوط طائرة أمريكية في لوكربي، واختفاء موسى الصدر في ليبيا، ودعم الجيش الجمهوري الإيرلندي، كذلك في مساهمته في الحرب في التشاد (الشمري، 2012: 5).

وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 1970-1980 ارتفعت أسعار النفط عالمياً بشكل كبير، مما أدى الى زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط بشكل أساسي، والابتعاد عن عناصر الاقتصاد الرئيسية الأخرى (الزراعة والصناعة) التي شكلت 2% فقط من حجم الاقتصاد الليبي (Alrubaie, 2008: 9) استمر ذلك الى الفترات اللاحقة التي لم تكن فيها السياسات الاقتصادية فاعلة في أي من المجالات الاقتصادية غير النفطية.

إن ارتفاع أسعار النفط وازدياد حجم الإنتاج في الدولة الليبية عملا الى تحقيق ثروات كبيرة في يد السلطة الليبية بقيادة القذافي الذي كانت بيده السلطات كافة وبشكل مطلق، فعمل على توجيه الثروات الليبية الى تحقيق أفكاره وتطلعاته السياسية، كما وجهها بما يخدم استمراره في السلطة في ليبيا، الأمر الذي جعل الاقتصاد -ومكوّنه الرئيسي النفط- هو العمود الفقري في صناعة السياسة الخارجية الليبية وتشكيلها، حيث اصطفّت الدول في محاور مختلفة يدور في فلكها العمل السياسي الخارجي الليبي. وككل الدول التي تملك ثروات طبيعية، وخاصة النفط، فإنها غدت محطة تشكّل الأعداء وأطماعهم والأصدقاء وأهوائهم، خاصة في المنطقة العربية حيث لم تكن الدول قادرة على إدارة اقتصاداتها وبالتالي سياساتها الخارجية.

وعليه فإن الدراسة قد تركزت حول دور الاقتصاد في تشكيل السياسة الخارجية، وأخذت مثلاً على ذلك الدولة الليبية، حيث لوحظ أن الاقتصاد يلعب دوراً رئيساً في صناعة سياسات الدولة وخاصة إن أحسنت إدارته.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الثروات الليبية الهائلة من عوائد تصدير النفط، بالإضافة الى توافر الامكانيات الاقتصادية الأخرى المقدّرة، إلا أنه يلاحظ أن تلك الثروات لم تعمل على تنمية الدولة وزيادة الرفاه لدى المواطن الليبي. كما أن سياسة الدولة الليبية الخارجية في الفترة ما بين (1969-2011) اصطدمت بالكثير من المشكلات الدولية والإقليمية وزيادة العداءات، نتيجة للممارسات السياسية غير المدروسة، وغير الناضجة في بعض الأحيان، والتي أوصت بها القدرة الإقتصادية الكبيرة والتي لم يُحسن إدارتها.

ومن المعروف أن تحقيق المآرب السياسية يرتبط بعدة عوامل من أهمها: العامل الاقتصادي و ثروات الدولة الليبية في ظل توافر النفط وارتفاع أسعاره، وبالتالي فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور في بيان دور الإقتصاد في توجيه السياسة الخارجية للدول دراسة حالة ليبيا 1969-2011، ومن الممكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال عدد من التساؤلات.

فرضية الدراسة:

تم بناء الدراسة على الفرضية التالية:

هناك علاقة ارتباطية بين إدارة الإقتصاد في الدولة وبين تشكيل سياستها الخارجية وصناعتها.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول؟
- 2- ما دور الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول؟
- 3- كيف وظفت الدولة الليبية الأدوات الحاكمة للاقتصاد في سياستها الخارجية ما بين عامي

1969-2011؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحديد الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول.
- 2- الوقوف على دور الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول.
- 3- تحليل كفي وظفت الدولة الليبية الأدوات الحاكمة للاقتصاد في سياستها الخارجية ما بين

عامي 1969-2011.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في ناحيتين؛ أهمية علمية وأهمية عملية، وذلك على النحو

الآتي:

الأهمية العلمية:

تمثل الدراسة الحالية رصداً لأكبر المشكلات والأهم على المستوى المحلي والدولي التي تواجه الدولة الليبية من مشكلات سياسية وأمنية واجتماعية شملت تداعياتها العديد من الدول الإقليمية والدولية، وذلك استناداً الى مقارنة كيفية إدارة اقتصادها. كما تكمن أهمية الدراسة في أصالتها في كونها من الدراسات التي تتناول موضوع أثر الاقتصاد على رسم السياسة الخارجية في ليبيا خلال الفترة (1969-2011). ويؤمل من الدراسة الحالية أن ترفد المكتبة العربية وطلاب العلوم السياسية، بمادة هامة وحديثة في ميدان العلوم السياسية.

الأهمية العملية:

تعتبر الدراسة الحالية محاولة لإلقاء الضوء على أهمية الإقتصاد في صناعة السياسة الخارجية للدول. كما تسعى الى بيان خطورة الواقع الاقتصادي للدول، فإن هي أحسنت إدارته

استطاعت أن تحتل دوراً له ثقل على المستوى العالمي، أما إذا ما فشلت في ذلك فإن ذلك سيؤثر سلباً على كل مكونات وجودها.

والدراسة الحالية قد أخذت الحالة الليبية بين عامي (1969-2011) كمثال للتثبت من

الفرضية الرئيسية التي قامت عليها.

مصطلحات الدراسة:

السياسة :

لغة: لغويًا من مصدر على فعالة، وقيل: وساس الأمر سياسة، وهي مأخوذة من الفعل ساس ويسوس، وهي على مصدر فعالة (بن عباد، 1994: 8).

اصطلاحاً: وتعرف اصطلاحاً بأنها السلطة المطلقة داخل الدولة من أجل المصلحة العامة، وهي السلطة لصناعة القرارات وهي مخولة بسلطة نهائية (الشيب وبحيى، 2017: 10)،

إجرائياً: إدارة علاقات الدولة مع الخارج.

الاقتصاد

لغة: توسط بين الإسراف والتقتير" ، القصدُ بين الإسراف والتقتير يقال فلان مُقتصدٌ في النفقة" (النجفي، 1977: 15).

اصطلاحاً: علم إدارة موارد الدولة، حيث يقوم بدراسة الصور التي يتخذها التصرف الإنساني في عملية تدبير هذه الموارد. وهو يقوم على تحليل وشرح الصيغة التي يقوم الشخص او الأفراد طبقاً لها بتخصيص الموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتعددة غير المحددة (طلبة، 2007: 24).

إجرائياً: تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه.

السياسة الخارجية

لغة: القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات (العلي، 2017: 7)

إجرائياً: مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى.

اصطلاحاً: "سلسلة من المبادرات والإستجابات التي تقوم بها الدولة الليبية للتعامل مع الفرص المتاحة والأحداث الجارية على الساحة الدولية وذلك لتلبية أهدافها وتعزيز سيادتها التي تعتبر أعلى الأهداف وأهمها" (المودي، 2014: 31).

السياسة الليبية:

اصطلاحاً: هي ليست التعبير عن البرامج والقرارات والسلوكيات التي يعبر عنها عند القيام بتحركات خارجية، وإنما هي تعبر عن مضمون ثقافي وتاريخي معين، وأهداف ثورية معلنه من عام 1969 (حياة، وآخرون، 2016: 13).

إجرائياً: هي التعاملات السياسية والاقتصادية والثقافية الليبية مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهداف وطنية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الزمنية: تتحدد الدراسة في الفترة الزمنية (1969-2011) وهي الفترة التي تولى فيها نظام الفاتح من سبتمبر الحكم في ليبيا (نظام القذافي).

الحدود المكانية: تتحدد الدراسة في الدولة الليبية.

محددات الدراسة:

واجهت الباحث بعض المحددات أثناء تنفيذ الدراسة تتمثل في صعوبة الوصول إلى المراجع، والدراسات العلمية الموثوقة في موضوع الدراسة، خاصة ما تعلق بحالة الدراسة، إضافة إلى أن انتهاء فترة الدراسة بانتهاء حكم القذافي، فإن هناك صعوبة واجهت الباحث تمثلت في عدم إمكانية إجراء مقابلات مع رجال حكم تلك الفترة أو من تبقى من الدارسين لها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

إن اهتمام المواطن المتزايد في العصر الحاضر بالسياسة الخارجية للدولة التي يعيش في كنفها، وما يجب أن تكون عليه حسب وجهة نظره، يعني التوجه نحو أهل الإختصاص من القادة والسياسيين لتفسير حركة سياسة دولتهم في سلسلة التفاعلات القائمة في النظام الدولي، والتي تسعى من خلالها، عادة، الى تحقيق مصالحها المختلفة. ومن المعلوم أن السياسة الخارجية وقراراتها لا تصنع بطريقة ارتجالية، بل تتأتى بعد عملية عقلانية تأخذ بجميع المؤثرات وبطريقة محسوبة. وفي السنوات الأخيرة ارتفع مستوى السياسات إلى مرتبة تدفع التخطيط الاقتصادي إلى الأمام، وكذلك البحث عن فرص أكثر قابلة للتصدي لأقصى قدر من التحديات في المجالات المختلفة، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى السياسة وأثره في مستوى النمو الاقتصادي منها: مشاكل الديون والإنفاق المرتبطة بما يسمى "الجرف المالي" (Bryan, 2013: 140).

وقد تعددت التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية مع بيان عدم وجود تعريف متفق عليه سواء عند علماء السياسة بشكل عام، أو عند علماء العلاقات الدولية بشكل خاص، ويعود هذا إلى

تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، والبحث من أجل التوصل إلى الأبعاد التي تندرج في سياقها والعلاقة بينها (محسن، 2016: 15).

ويمكن تعريف السياسة الخارجية على "أنها الأسلوب الذي تدير به الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى، أو هي المنهج السياسي الذي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا الالتزام (العجمي، 2011: 3).

وسيتّم فيما يلي استعراض بعض التعريفات للسياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية كما يعرفها سليم (1984: 13) بأنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدول بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية، ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان" ويلاحظ هنا أن التعريف ينصرف إلى أهداف الوحدة الدولية وحدد أداة رئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية ألا وهو القوة والعنف.

وقد عرّف Jain (2018: 165) السياسة الخارجية على أنها: استخدام النفوذ السياسية من أجل حث الدول الأخرى على ممارسة سلطتها في صنع القوانين بالطريقة التي تريدها دولة معينة، وهي عبارة عن التفاعل بين القوى التي تنشأ خارج حدود الدولة وبين أولئك الذين يعملون داخلها.

وعرفت السياسة الخارجية بأنها : الاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه أعمالها على الساحة الدولية فهي توضح الأهداف التي تقررها وتحدها قيادة الدولة واتباعها في علاقة ما أو وضع معين (Chidozie, Ibietan & Ujara, 2014: 52).

كما عرفها العجمي (2011: 4) على أنها: "السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الإلتزام".

وتعرف بأنها: "النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتصنف السياسة الخارجية، ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية" (رياض، 2012: 10).

وقد أشار ميمون (2016، ص8) إلى أنها: "فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية، حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية و الإستراتيجية (فن الإقناع، فن الإرغام) وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية لوقت السلم دون استبعاد اللجوء للسلاح من باب التهديد على الأقل. أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسة عن الدبلوماسية".

وقد عرفت أيضاً بأنها: "تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية. وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الإقتصادية" (محسن، 2016: 16).

وقد أشارت محسن (2016،: 18) إلى أن هناك ثلاث إتجاهات في تعريف السياسة الخارجية كما عرّفها أشهر المفكرين في حقل السياسة، وهي:

الإتجاه الأول: السياسة الخارجية كمبادئ: إن السياسة السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة إجمالية من المبادئ التي تدار في ظلها علاقات دولة ما مع غيرها من الدول الأخرى.

الإتجاه الثاني: السياسة الخارجية كتنظيم، والذي يعرفها بأنها المنهج الذي تقوم الدولة بمقتضاه تسيير علاقاتها مع غيرها من الدول.

الإتجاه الثالث: ركز هذه الإتجاه على صناع القرار والذي يشير إلى أن السياسة الخارجية تتألف من السلوكيات الرسمية المتميزة والتي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة حيث تهدف هذه السلوكيات إلى التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.

أبعاد السياسة الخارجية

تشمل السياسة الخارجية سبعة أبعاد أساسية، وهي كالاتي (الصدقي، 2002،: 27-30):

أولاً: تعد السياسة الخارجية برنامجاً ذو بعدين رئيسيين، البعد الأول، وهو البعد المحدد، والذي يتمثل بمجموعة السلوكيات والقرارات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية، أما البعد الثاني فهو البعد العام، والذي يتمثل بالتوجهات، الأدوار، الأهداف، والإستراتيجيات.

ثانياً: إن السياسة الخارجية تسعى إلى تحقيق الأهداف إزاء الوحدات الخارجية، وإن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية.

ثالثاً: إن السياسة الخارجية ليست مفروضة تماماً من خارج النظام السياسي، وإنما يتم إختيارها من بين سياسات بديلة متاحة فهي تتميز بعنصر الإختيار.

رابعاً: إن السياسة الخارجية هي عملية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو التأقلم معها من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف حيث أنها ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية. **خامساً:** تتمثل السياسة الخارجية ببرامج العمل الخارجي المعلنة، ويقصد بذلك أنها برامج قابلة للملاحظة ومقصودة لذاتها لتحقيق أهداف معينة.

سادساً: تتمثل السياسة الخارجية بأنها تلك السياسة التي يقوم بصياغتها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية وهم الأشخاص المخولون رسمياً لإتخاذ القرارات اللازمة.

سابعاً: إن ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية أنها تتمثل بسياسة الوحدة الدولية الواحدة، أي البرامج التي تتبعها هذه الوحدة إزاء العالم الخارجي.

أهداف السياسة الخارجية

هناك جملة من الأهداف التي تتبناها الدولة في تعاملها مع النظام الدولي والتي تسخر من أجل تحقيقها جميع الإمكانيات والوسائل، وقد أشار Jain (2018: 165) إلى أن هناك عدة أهداف للسياسة الخارجية، وهي:

أولاً: السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي للدولة. ثانياً: التعامل بشكل مباشر مع أي تهديد ممكن أن يهدد السلامة القومية والجغرافية للدولة. ثالثاً: تحقيق الإرتقاء الإقتصادي للشعب ورفع مستوى معيشته. رابعاً: تحقيق الرفاه والإزدهار الإقتصادي للدولة من خلال تنوع الدولة لتجارتها واقتصادها من أجل تحقيق المرونة بما يكفي لمواجهة تحديات العالم التنافسي.

وقد ذكر رياض (2012: 50) أنه يمكن تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى ثلاث فئات عامة، وهي فئة الأهداف المحورية، فئة الأهداف المتوسطة، فئة الأهداف البعيدة، والآتي توضيحها:

أولاً، الأهداف المحورية: وهي الأهداف ذات الأهمية القصوى والتي تساوي حمايتها وتحقيقها وجود الدولة أو النظام نفسه، حيث تقوم الدولة بتوظيف كافة الوسائل والإمكانيات للحفاظ عليها وتحقيقها.

ثانياً، الأهداف المتوسطة: وهي الأهداف التي تفرض إحداث التغيير في المحيط الخارجي للدولة، حيث يجب الإلتزام بهذه الأهداف حتى وإن كانت لا تساوي أهمية الأهداف المحورية.

ثالثاً، الأهداف البعيدة: تمثل الأهداف البعيدة تصوراً لبنية النظام الدولي، وهنا لا تقوم الدولة بتوظيف كافة إمكانياتها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف السابقة.

طبيعة السياسة الخارجية

إن صنع القرار السياسي على المستوى الدولي يتأثر بطبيعة المتغيرات السائدة في تلك الدولة، حيث تؤثر مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية على تفاعلات وحركة الأطراف المناظرة سواء كانت وحدات دولية أو منظمات أو مؤسسات دولية (صالح، 2010: 160).

وكما ذكر الجيحي (2009: 98) فإن سياسات الدول هي من صنع أفراد رسميين يمثلون الدولة والذين يطلق عليهم الفاعلين الدوليين أو صنّاع القرار، وليست من صنع الدولة نفسها، حيث تتمثل السياسة الخارجية بالتبادل أو التفاعل بين الفاعلين الدوليين إذ تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل.

ولتحقيق المتطلبات الأساسية للقرارات الرسمية حول السياسة الخارجية يجب أولاً تحديد هدف السيادة الخارجية تحديداً دقيقاً، وهذا يستدعي معرفة العوامل التي تحدد الإطار العام للسياسة الخارجية للدول مثل الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، المنشآت الصناعية والعسكرية، السكان، القيادة السياسية، الأيدلوجية وجهاز الاعلام (Rolenc, 2013: 20).

وبعد تحديد الهدف الخارجي العام للدولة تأتي عملية صنع القرارات وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل الهدف القومي العام إلى قرار محدد، وهنا يعد البعد الإدراكي عند صانع القرار عاملاً مهماً جداً حيث يقوم صانع القرار بالتعامل مع بيئته بموجب إدراكه الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلته عنها، حيث يتعامل مع العوامل البيئية تبعاً لتصوراته وإدراكه لها وليس مع حقيقتها الفعلية. وتعتبر عملية صناعة القرار عملية معقدة لأنها تختلف من دولة إلى

أخرى حسب تركيبه النظام السياسي للدولة وفي داخل الدولة، حيث يشارك في عملية صناعة القرار عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي لها مواقف مختلفة تجاه كل سياسة ولها المقدرة على التأثير في صانع القرار (النعي، 2009).

ويتلو عملية صناعة القرار السعي لتنفيذه وفي هذه الحالة يكون لدى الدولة عدد من الوسائل والأدوات لتنفيذ القرارات الخارجية، وتحقيق أهداف الدولة ومصالحها، حيث تختلف هذه الأدوات وتتنوع حسب طبيعة المكانة الدولية للدولة وإمكاناتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات بين الدول والسياسات المتبادلة بين بعضها البعض، ومن أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية هي: الأداة الإقتصادية، الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية، والأداة الدعائية. وهناك أيضاً أدوات أخرى ذات أهمية أقل من الأدوات السابقة ولكن قد تكون فعالة جداً في تحقيق أهداف سياسة الدولة الخارجية، ومن هذه الأدوات، الأداة التكنولوجية، الأداة الإستخباراتية، الأداة الرمزية، والموارد الطبيعية. وقد تستخدم الدولة إحدى هذه الأدوات والوسائل لتنفيذ القرار الخارجي، وقد تستعمل أكثر من أداة وكل ذلك يعتمد على طبيعة القرار الخارجي وإمكانات الدولة ومدى توفر الوسائل المتاحة (العجمي، 2011: 8).

الاهداف القومية والسياسة الخارجية

يعرف الهدف القومي على أنه: "وضع معين تستهدف الدولة تحقيقه في المجال الدولي يرتبط بتوفير الإمكانيات والقدرات اللازمة والكفيلة بالانتقال بهذا الوضع من مرحلة التطور إلى مرحلة التحقيق الفعلي" (عمر، 2005: 10).

تتمثل أهم الأهداف القومية المرجوة عند تشكيل السياسة الخارجية للدول بالآتي (عمر،

2005: 18):

أولاً، الدفاع عن الأيدولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دولياً.

ثانياً، الدفاع عن قيم المجتمع وأهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية.

ثالثاً، صيانة السلام العالمي والإستقرار الدولي.

رابعاً، حماية السيادة الدولية وحماية الأمن القومي وسلامة الكيان الإقليمي للدولة ودعم

قدرات الدولة وإمكاناتها.

خامساً، تأمين الرفاهية الإقتصادية لمواطني الدولة.

يعد الأمن القومي لأي دولة واستقراره أهم وأسمى هدف قومي تسعى الدول إلى تحقيقه

والمحافظة عليه، وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن القومي يختلف ويتباين من دولة إلى أخرى

إستناداً إلى اختلاف نظرية الأمن التي تتبناها الدولة نفسها، إلا أنه لا يخرج منهجياً عن إطار

التفاعل العلاقتي بين السياسة من جهة، والاقتصاد، والجغرافية، والديموغرافيا، والتاريخ، واللغة من

جهة أخرى، والتي تعد ضمن مقومات مفهوم الأمن الأساسية (عقيل، 2016: 139).

وقد أشار الجرابعة (2012: 28) إلى الأمن القومي على أنه: قدرة الدولة في الدفاع عن

أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وأيضاً تنمية إمكاناتها وقدراتها في

مختلف المجالات السياسية، الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية، مستندة إلى القدرة الدبلوماسية

والعسكرية، آخذة بعين الإعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية للدول الأخرى، والإمكانات المتاحة،

والتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على أمنها القومي.

وقد ذكر (ياسين، 2016: 12) أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمتغيرين أساسيين هما: المصلحة والقوة. وكما أوضح (عمر، 2005: 25) فإن المصلحة الوطنية تمثل المعيار الأهم والحاكم والذي تتحدد استناداً إليه طبيعة العلاقات بين الدول، من حيث التعاون والصداقة، أو من حيث العداء والصراع، فإذا كان هنالك تعارض بين المصالح المشتركة، كان الصراع، وإذا حدث العكس انفتح المجال أمام التعاون الدولي ولكن إلى فترة زمنية محددة. إن المصلحة الوطنية هي أهم أهداف السياسة الخارجية لا سيما في التعامل مع الأعداء وبالتالي فإن حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال سياساتها الخارجية، حيث أن وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع القرار للسياسة الخارجية يعد من أهم العوامل لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق أهدافها، ويمكن القول بأن المصلحة الوطنية هي محصلة الأهداف الخارجية للدولة.

أما بالنسبة لمتغير القوة فإن السياسة الخارجية لأي دولة مرتبطة بقوتها، سواء كانت عسكرية، أم اقتصادية. أما قوة الآراء والأفكار، فإنها لا تخضع لقياس دقيق، بل الفكرة السائدة في الدول الديمقراطية الغربية هي أن العالم يلعب دوراً بارزاً في احكام السيطرة على آراء الشعوب، وتسخيرها لخدمة سياسة الدولة واستراتيجياتها (الكعود، 2016: 71).

هنالك عدة مصادر تؤدي بالدول إلى عدم استقرار أمنها القومي، منها مصادر داخلية، وأخرى خارجية، وفيما يلي توضيح لها (العساف، 2010: 50):

أولاً، المصادر الداخلية لعدم الاستقرار: والتي تتمثل بمصدرين رئيسيين وهما جغرافية المكان، والمصادر السياسية والاجتماعية، حيث يلعب مكان الدولة دوراً هاماً في استقرار أو عدم استقرار سكانه الذين يعيشون فوق أرضه، فإذا كان المكان الذي تعيش فيه جماعة متحدة في العرق

والجنس وبقية المقومات، ولكنها مجزأة بين عدة وحدات سياسية، فإن ذلك سيؤدي إلى اضطراب في أمنها وسيشكل مصدر قلق لتلك الجماعة، كما وأنه إذا كان المكان غنياً من ناحية الموارد الاقتصادية فإن أنظار الأمم والشعوب التي تقتر لمثل هذه الموارد ستتوجه إلى هذا المكان.

أما بالنسبة للمصادر الداخلية السياسية والاجتماعية، فإنها تعد من العوامل الهامة والتي تفسر التاريخ والصراعات الإنسانية، حيث أنّ لها أثراً كبيراً ومهماً في إجراء التغيير المطلوب لتحسين الوضع الاقتصادي والتنمية البشرية للشعوب والتي تعد من أهم أهداف وتطلعات الدولة المستقبلية.

ثانياً، المصادر الخارجية لعدم الاستقرار: والتي تتمثل بالمصادر الإقليمية، والمصادر الدولية، حيث يمكن القول بأن المصادر الإقليمية هي عبارة عن مواقف الدول المجاورة للدولة وطبيعة العلاقة بينهما من حيث ترتيب الأوراق السياسية الخاصة بكل منهما. ولعل أبرز مصادر الخارجية الدولية التي تهدد استقرار الأمن القومي هي الحراك السياسي الذي يمثل التهديد الأكبر للدول، حيث أن هنالك أطرافاً دولية كثيرة تحرك الصراع السياسي أحياناً، بينما تقوم بتهديته أحياناً أخرى.

الفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية

أشارت ميمون (2016) إلى السياسة الدولية على أنها التشابك أو التفاعل الضروري والمتوقع الذي لا بد أن يحدث نتيجة لتبني الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة. ومن هذا المنطلق نجد أن هناك عدة فروقات، والآتي نذكرها:

أولاً، تعد السياسة الخارجية عنصراً من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها كأهداف محلية وإنما نموذجاً من نماذج السلوك الدولي.

ثانياً، إن السياسة الدولية بهذا المعنى تمثل التفاعل أو التقاطع بين أكثر من دولة أو تكتل من التكتلات الدولية المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

ثالثاً، إن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات الدولية الرسمية وحسب وإنما العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لها صفة الدولية.

طرق صنع السياسة الخارجية وأهدافها القومية:

إن النموذج الأساسي لصناعة السياسة الخارجية هو ذلك النموذج الذي يكمن في التحليل العقلاني الاستراتيجي والقائم على التصور التقليدي للسياسة الدولية في كيفية تحقيق مصالحها القومية، حيث إن السياسة الخارجية لمعظم الدول تنشأ تلبيةً لتحقيق المصلحة القومية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول (وهيب، 2010).

وقد أشار الكفارنة (2009) إلى أن تركيبة النظام الداخلي للدولة تلعب دوراً رئيسياً في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن القول أن عملية اتخاذ القرار تعني مجموعة الأساليب والقواعد التي يستعملها المشاركون في هذه العملية لتفضيل بديل معين أو بدائل معينة لحل مشكلة ما.

إنه ومن الضروري لفهم سياسة ورؤية دولة ما اتجاه دولة أخرى، التعرف على أهم العوامل التي تمارس دوراً مؤثراً في تحديد السياسة الخارجية للدولة، والتي تساهم في رسم ملامحها (إسماعيل، 2014: 33).

وهناك عدد من المحددات التي تؤثر وتحدد السياسة الخارجية لبلد ما، حيث أن بعض هذه المحددات ثابتة أو لا تتغير في حين أن البعض الآخر في حالة تغير مستمر ويتم تعديل ديناميكيتها باستمرار وفق الظروف المتغيرة (Jain, 2018).

وقد ذكرت الزهرة (2017: 47) أن هذه المحددات تنقسم إلى قسمين رئيسيين وهما: القسم الأول، المحددات الداخلية، والتي تشمل: العوامل الجغرافية، العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل التكنولوجية، وطبيعة النظام السياسي. القسم الثاني، المحددات الخارجية، والتي تشمل الآتي (ميمون، 2016): النسق الدولي، المسافة الدولية، التفاعلات الدولية، والموقف الدولي. والآتي توضيح كل منهما:

1- المحددات الداخلية

أولاً: العوامل الجغرافية (أحمد، 2015: 27): تعد الجغرافيا أهم العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مرتكزات سياسة الأمة ثباتاً، والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة ومركز الدولة في النظم الإقليمية الدولية وتؤثر أيضاً في طبيعة الأهداف التي تحددها الدول في سياستها الخارجية.

ثانياً: العوامل الاقتصادية (رياض، 2012: 49): يقاس هذه العامل بدرجة الإنتاج الكلي للدولة كمعدل إنتاج السلع الإنتاجية، معدل نمو الاقتصاد المحلي لدولة معينة، ومعدل إنتاج الفرد ودخله السنوي، حيث تلعب هذه المؤشرات دوراً في رسم السياسة الخارجية للدولة، فإذا كانت هذه المؤشرات إيجابية تكون السياسة الخارجية لدولة في مستواها الأعلى، وإذا كانت هذه المؤشرات سلبية فإن السياسة الخارجية للدولة ربما تكون تابعة لنظام معين أي أنها غير مستقلة.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية (ميمون، 2016: 53): ويقصد بها جميع الأفكار والمعتقدات الأساسية التي توجه أفراد المجتمع وتحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل الثقافة السياسية والإيديولوجية.

رابعاً: العوامل التكنولوجية (رياض، 2012: 50): وتعبّر عن مدى مواكبة الدولة للتطور في شتى العلوم والميادين العسكرية والإعلامية والاقتصادية غيرها. ويقصد بالعامل التكنولوجي أيضاً مدى التقدم التكنولوجي والعلمي للدولة.

خامساً: طبيعة النظام السياسي (أحمد، 2015: 30): يعتبر النظام السياسي من أهم المقومات الأساسية التي لها صلة مباشرة مع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية، ويعود هذه لما يحتويه النظام السياسي من إمكانيات مادية وبشرية.

2- المحددات الخارجية

وهي العوامل الآتية من خارج نطاق ممارسة الوحدة الدولية لسلطتها والتي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل الآتي (الوريكات، 2016: 38):

أولاً، النسق الدولي: يشمل النسق الدولي عدة عوامل، منها: العمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف، عدد الوحدات الدولية وماهيتها، المستوى المؤسس للنسق الدولي، وبنيان النسق الدولي.

ثانياً، المسافة الدولية: يشمل عامل المسافة الدولية عدة عوامل، وهي: المسافة الخارجية، توازن القوى وتشابهها، والمقدرات النسبية. ويقصد بالمسافة الدولية أنها التعاون والتشابه بين خصائص الوحدة الدولية لدولة ما، والوحدات الدولية الأخرى.

ثالثاً، التفاعلات الدولية: وتشمل سباق التسلح، التبعية الاقتصادية، سياسة الاستقطاب، والحرب على الإرهاب. حيث تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية هذه التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى.

رابعاً، الموقف الدولي: يتطلب هذا العامل من صانع قرار السياسة الخارجية التصرف بشكل محدد للتفاعل معها، ويقصد بالموقف الدولي الحافز المباشر الذي ينشأ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة.

وقد أشار رياض (2012: 52) إلى أن هناك محددات أخرى للسياسة الخارجية تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، حيث تتمثل المحددات الداخلية بالآتي:

أولاً: الموارد الطبيعية للدولة: وهي مصدر القوة الأساسي للدولة إذا ما تم استغلالها بعقلانية وتوظيفها في السلسلة الاقتصادية.

ثانياً: القاعدة العسكرية: والتي كلما كانت متطورة كلما أدت إلى صناعة سياسة خارجية قوية ومؤثرة والعكس صحيح، وتشمل النفقات الحربية على أنظمة الأسلحة، وعدد القوات المسلحة، والكفاءة الحربية للأسلحة العسكرية.

ثالثاً: الموقع والمساحة: حيث أن كبر موقع الدولة واتساعه له دور مهم في قوة الدولة، ويحدد موقع الدولة ومساحتها من حيث المحيط والجوار والذي يحدد مركز قوة الدولة، وتلعب المنافذ البحرية دوراً مهماً في الجانب العسكري والاقتصادي للدولة.

رابعاً: العوامل الحكومية والتنظيمية: والتي تتعلق بدوائر صنع القرار والجهاز البيروقراطي الإداري ومستوى أفرادها ومنظومته العلمية والقيمية.

وتتسم عملية صناعة السياسة الخارجية بالتعقيد لتفاعل وتداخل معطياتها بصورة دينامية، حيث تختلف هذه العملية من دولة إلى أخرى حسب تركيب النظام السياسي لكل دولة، إلا أنه رغم هذا الاختلاف فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية حيث يشارك في صناعتها

عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، ويتم التوصل الى مفاهيم متقاربة ووجهات نظر موحدة بقدر الامكان من أجل اتخاذ القرار السياسي (الوريكات، 2016: 40).

قبل التطرق إلى تعريف مفهوم صنع السياسة الخارجية يجب الإشارة إلى أن هناك ضرورة للتمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية والتي قد تتداخل عند بعض الباحثين في هذا الموضوع ألا وهي، صنع السياسة الخارجية، وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية (الصدقي، 2002: 32).

يقصد بصنع السياسة الخارجية بأنها عملية تحديد الأهداف الخاصة بالدولة اتجاه العالم الخارجي، وتحويل هذه الأهداف إلى قرارات محددة، والعمل على تحديد نموذج للتحرك الإداري والعملية من أجل تحقيق هذه الأهداف، حيث أن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع للتفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية للدولة (عمر، 2005: 29).

وقد أشار مينتز وديرون (Mintz & DeRouen, 2010) إلى عملية صنع قرار السياسة الخارجية على أنها: الخيارات التي يتخذها الأفراد والجماعات والتحالفات والتي تؤثر على تصرفات الدولة اتجاه العالم الخارجي، وعادة ما تتسم قرارات السياسة الخارجية بالمخاطرة العالية، وعدم اليقين.

وهناك ثلاثة أنواع للقرار، كما ذكر رياض (2012: 52) يمكن تقسيمها على النحو

الآتي:

1- القرار القاطع: ويمثل التصفية للأزمة أو الصراع وفي الأمد القصير.

2- قرار التأجيل: يمثل مواجهة التهرب من حسم الموقف.

3- القرار التوقفي: يمثل نوعاً من التصفية لحالة التوتر المتعلقة بموضوع القرار، ولكنه قرار

غير حاسم، ولا يقوم بتصفية الأزمة أو الصراع بصفة حاسمة.

إن عملية تنفيذ قرار السياسة الخارجية كما عرفها جين (Jain, 2016)، هي المرحلة

التي يتفاعل من خلالها صانعو قرار السياسة الخارجية مع البيئة الداخلية وكذلك الخارجية، حيث

تدفع العوامل الاجتماعية والسياسية صانعي القرار نحو مسار العمل على تنفيذ السياسة الخارجية،

ومن خلال هذه الإجراءات وعند تنفيذ السياسة، تقوم الجهات المعنية بتقييم السياسة الخارجية للدولة

من خلال مقارنة المصالح والأهداف المخطط لها مع التي تم تحقيقها فعلاً.

وعليه فإن القرار السياسي يعتمد على ثلاث متغيرات أساسية وهي (جهيدة، وكريمة،

:2018)

أولاً: صناع القرار السياسي: ويشمل كل من القادة والمستشارين والمسؤولين والجهاز

البيروقراطي.

ثانياً: طبيعة الموقف الذي يواجه صناع القرار السياسي: وتمثل الموضوع أو الأزمة التي

تعلق بها صنع القرار.

ثالثاً: الهدف المرجو من اتخاذ القرار: إما أهداف متعلقة بالمصلحة الوطنية للدولة، أو

أهداف فردية.

نظريات صنع القرار في السياسة الخارجية

إن النظريات والمناهج الحديثة لعملية اتخاذ القرار أصبحت أحد أهم المناهج الرائجة

والرائدة في الدراسات المتعلقة بسياسات الدول الخارجية وعلاقتها مع الدول الأخرى، حيث تقوم

هذه النظريات بتحليل السياسة الخارجية، والعلاقات بين الدول، من زاوية صناعة واتخاذ القرارات

المتعلقة بهذه السياسة، إذ أن هذه النظريات والمناهج، تُستخدم كأداة للتحليل في الدراسات التي تحاول أن توضح المؤثرات والدوافع التي تلعب دوراً هاماً في عملية صناعة قرار السياسة الخارجية لدولة ما (فانوس، 2004: 50).

وكما أشار الكفارنة (2009) فإن أهداف السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيب النظام السياسي للدولة، إذ أن عملية اتخاذ القرار السياسي تبدأ بوجود مشكلة أو حافز، تجعل متخذ القرار يفكر باتخاذ قرار لحل هذه المشكلة التي يراها قد تشكل خطراً على أهداف سياسة الدولة الخارجية. يمكن حصر أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في (الأمن القومي، السعي إلى زيادة القوة القومية، دعم الكيان الإقليمي، والأهداف الأيديولوجية والاقتصادية)، حيث أنه ليس من الضروري أن توجد مشكلة كشرط لاتخاذ القرار، وإنما يمكن أن يحدث هناك ظرف إيجابي يرى صانع قرار السياسة الخارجية ضرورة إستغلاله، فيتخذ مجموعة من القرارات المناسبة التي تمكنه من سرعة تحقيق الهدف.

وهناك مجموعة من النظريات الأساسية والتي تفسر عمليات صنع القرار في السياسة

الخارجية واختيارها، والآتي توضيحها (Mintz & Sofrin, 2017):

أولاً: النظرية العقلانية في تفسير السياسة الخارجية

وفقاً لهذه النظرية فإن عملية إتخاذ قرار السياسة الخارجية يمر بعدة مراحل وهي:

- 1- تحديد المشكلة.
- 2- تحديد وترتيب الأهداف.
- 3- جمع المعلومات.
- 4- تحديد البدائل.
- 5- تحليل البدائل من خلال النظر في تكاليف وفوائد كل بديل والاحتمالات المرتبطة بنجاحه.

6- تحديد البديل الأفضل.

7- تنفيذ القرار.

8- متابعة القرار.

ثانياً: نظرية التوقع في تفسير السياسة الخارجية

تشير هذه النظرية إلى أن الناس يتجنبون المخاطرة فيما يتعلق بالمكاسب والخسائر، حيث تعد نظرية التوقع كنظرية بديلة للنظرية العقلانية. تتكون النظرية من مرحلتين: المرحلة الأولى وهي مرحلة التحرير، والتي يتم فيها تقديم القرار، تحديد الخيارات، كما يتم التحقق من النتائج والاحتمالات المرتبطة بها. المرحلة الثانية وهي مرحلة التقييم، والتي يتم بها الاختيار بناءً على النقطة المرجعية وقيمة المنفعة.

ثالثاً: النظرية الليبرالية النفعية في تفسير السياسة الخارجية

وقد ذكرت ميمون (2016) أن هذه النظرية تضم مجموعة من الفرضيات والأفكار والمفاهيم الخاصة بها، مما يعطيها تفسيراً خاصاً لتفاعلات العلاقات الدولية، حيث ترشّح هذه النظرية كإحدى المنظورات الكبرى في نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وتفترض هذه النظرية أن العناصر الرئيسية للسياسة الخارجية هي المجموعات المختلفة والأفراد، وأن الدولة هي ليست إلا مؤسسات سياسية، تمثل مصالح هذه العناصر المجتمعية.

رابعاً: النظرية الماركسية ومدرسة فرانكفورت في تفسير السياسة الخارجية

أشار دان، وآخرون (2016) إلى أن النظرية الماركسية والنظرية النقدية (مدرسة فرانكفورت) تتميز جوهرياً عن النظريتين الليبرالية والعقلانية، حيث تركّز على العوامل المادية والاقتصادية في تفسير العلاقات الدولية، وهي تمثل نظاماً فكرياً ومتنوعاً من الأنشطة السياسية

التطبيقية والبحوث الأكاديمية، وتهدف إلى التنظير حول الهرميات العولمية للقوة والثروة، بما فيها نظريات الإمبريالية.

خامساً: نظرية السياسة البيروقراطية

تشير هذه النظرية إلى أن القرارات التي تتمتع بالبيروقراطية تثير التنافس السياسي بين الدول، وأنه لا يوجد هناك خطة رئيسية شاملة لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وأن القرارات تنشأ من خلال النضال السياسي والمساومة بين الجماعات وليس من خلال اتخاذ إجراءات رسمية (Mintz & Sofrin, 2017).

أهمية التحليل البيئي في صناعة السياسة الخارجية

يعرف التحليل البيئي على أنه: "تحليل دقيق لبعدين في وضع المؤسسة وهما بيئتها الخارجية وخصائصها الداخلية. فهو يتطلب تحليل بيئي للبيئة الخارجية من أجل اكتشاف الفرص والتهديدات، والشق الآخر يتطلب إجراء تدقيق داخلي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف" (بقة، ومحلّب، 2015: 134).

وقد ذكرت الزهرة (2017: 49) أن أهمية التحليل البيئي الداخلي والخارجي تكمن في ما

تقدمه من فوائد لصناع السياسة الخارجية، والآتي ذكرها:

أولاً: إن التحليل البيئي للنظام السياسي الداخلي للدولة يمنح صناع السياسة المعرفة الدائمة

بكل ما يتعلق بها من نقاط قوة يمكن استغلالها وأوجه الضعف التي يجب معالجتها.

ثانياً: إن التحليل البيئي يساعد في إيجاد درجة عالية الكفاءة من التوازن والتطابق بين

طبيعة النظام السياسي وأهدافه من جهة، وبين برامج السياسات العامة والبيئة من جهة أخرى.

ثالثاً: يساعد التحليل البيئي صنّاع السياسة في تحديد الاستراتيجية الملائمة والمناسبة للنظام السياسي الخاص بالدولة في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

رابعاً: إن التحليل المستمر للبيئة الخارجية لنظام الدولة السياسي يمكن تنفيذ برامج السياسات وصنّاع القرار من النظر في الفرص المتاحة أمامهم، والتي يمكن استغلالها واستثمارها في صناعة السياسة الخارجية، وكذا استيعاب التهديدات التي يجب مواجهتها والتعامل معها بفاعلية.

الجهات المسؤولة عن صناعة السياسة الخارجية

إن أي منظمة داخل المجتمع من الممكن أن تكون جزءاً من عملية صنع القرار السياسي ونشاطها، وهذا ما يمثله مفهوم الوحدة القرارية، حيث يتأثر ويؤثر بنشاط بقية وحدات أو أجزاء بناء صنع القرار. وتتمثل الوحدة القرارية في التطبيق لتوجه الدول بما يتوافق مع سياستها الداخلية والخارجية، والذي يحقق لها الهدف المطلوب من اتخاذ القرار في تحقيق مصلحتها الوطنية، إذ تتمثل الوحدة القرارية للدولة في صنّاع القرار والأفراد الذين لديهم السلطة التقديرية والمسؤولية لتغيير أو تنفيذ أو توجيه سياسة معينة وتغيير سلوك معين أو توجيهه، وهم صنّاع القرار الذين لديهم السلطة في صنع القرار داخل الوحدة القرارية (روطان، 2016: 44).

إن صناعة القرار الخارجي يشارك فيها عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، حيث تشكل السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية ركائز وأعمدة الدولة، ويتم من خلالها التوصل الى مفاهيم متقاربة ووجهات نظر واحدة بقدر الامكان ثم يتخذ القرار، وهنا نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية هما:

1- المؤسسات الحكومية: وتضم رئيس الحكومة، وزير الخارجية، الاستخبارات، السلطة التنفيذية والتي تعتبر المهيمنة على عملية صنع السياسة الخارجية، وما يتبعها أيضاً من أجهزة فرعية مثل الوزارات والسلطة القضائية التشريعية.

2- المؤسسات غير الحكومية: وتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاعلام والرأي العام.

أولاً: المؤسسات الحكومية

أ- رئيس الحكومة:

لرئيس الحكومة دور رئيسي هام في صناعة السياسة الخارجية، وتكون أول خطوة يبدأ بها صنع القرار مشروع القرار حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع الى السلطة التشريعية، وفي الحكومة تبدأ فكرة المشروع إما بمبادرة من رئيس الحكومة أو من أحد وزرائه أو مستشاريه. ويختلف رئيس الدولة في اتخاذ القرار بحسب دستور الدولة حيث أن لرئيس الدولة في معظم الدول العربية دور بارز في صناعة القرار السياسي في الدولة، وهذا الدور يستمد عادة من السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور، وهو القناة الرسمية الوحيدة للاتصال بالحكومات الأجنبية، وفي صناعة القرار السياسي الخارجي يستعين الرئيس بمستشاريه الذين يلجأ لهم للاستشارة والارشاد (ميمون، 2016).

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول لها دساتير مختلفة حيث لا يمتلك رئيس الدول فيها

دوراً هاماً في اتخاذ القرار ومنها (العراق، إسرائيل وغيرها)

ب- وزير الخارجية:

يلبي رئيس الحكومة في الامة، وعلى الرغم من أن صياغة السياسة الخارجية للدولة تكون مهمة رئيس الدولة، ووزير الخارجية حيث يكون هو صانع القرار السياسي الخارجي، ولكن يعتمد دوره على علاقته برئيس الحكومة وعلى اهتمام رئيس الحكومة بالسياسة الخارجية، وإذا تم اختياره من قبل رئيس الحكومة فإنه يحظى بثقته ويمنحه صلاحيات واسعة. ووزير الخارجية هو على رأس أهم جهاز ذو صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية والتي تعتبر من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية والتي تتمثل في الدبلوماسية، والحصول على المعلومات من السفارات وتحليلها وكتابة تقارير عنها، وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ السياسة الخارجية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية (اليحيى، 2009: 100).

ج- الاستخبارات:

والتي تزود صناع القرار بالمعلومات اللازمة لصناعة السياسة الخارجية، حيث تنقسم مصادر المعلومات بشكل عام الى نوعين رئيسيين هما: المصادر العلنية، والمصادر السرية والتي منها أجهزة المخابرات والاستخبارات ويكون دورها شبيه بدور وزارة الخارجية من حيث جمع المعلومات الا انها تختلف عنها في السرية للنشاطات التي تمارسها. ويرز دور الاستخبارات بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها تأثير في توجيه السياسة الخارجية (السعيدى، والاقاى، 2014: 120).

د- اجهزة حكومية اخرى:

هنالك اجهزة لها دور بارز في صنع القرارات الخارجية، ويعتمد هذا الدور على طبيعة القرار الخارجي ومدى علاقته بوظيفة الجهاز الحكومي، ومنها الوزارات والمؤسسات العامة (روطان، 2016: 40).

هـ- السلطة التشريعية :

ان قوة السلطة التشريعية في كل دولة تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، وفي داخل السلطة التشريعية توجد لجان من أهمها البرلمانات، وهذه اللجان عادة تتولى دراسة مقترحات الحكومة الداخلية والخارجية وتصدر بشأنها توحيد لأعضاء السلطة إما بالموافقة أو الرفض، ومن هنا يبرز دور السلطة التشريعية في عملية القرار السياسي الخارجي.

ثانياً: المؤسسات غير الحكومية

هي مؤسسات تعمل خارج الحكومة والتي يكون لها تأثير ملحوظ في صنع السياسة الداخلية والخارجية، حيث تعتبر الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح (الضغط) ووسائل الاعلام، والرأي العام من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية (محسن، 2016: 34).

أ - الاحزاب السياسية

يمثل الحزب السياسي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، ولكن يتوقف دور الحزب على تعدد الأحزاب وانضباطها، فإذا كان في الدول أكثر من حزب كما في الدول الديمقراطية، فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب الاقوى هو الأكثر تأثيراً، أما في الدول التي يوجد فيها حزب واحد ويكون هو الحزب الحاكم مثل بعض الدول النامية والدول الاشتراكية، فإن هذا الحزب هو الذي يلعب الدور الأكبر في صنع السياسة الخارجية (رياض، 2012).

ب - وسائل الاعلام

ازداد تأثير وسائل الإعلام في صنع القرارات والسياسات الداخلية والخارجية، حيث تعود أهمية وسائل الاعلام الى كونها تؤثر في صناعة القرار من جهة وفي الرأي العام من جهة اخرى، كما أن وسائل الاعلام تعتبر مؤشراً للرأي العام الداخلي تجاه السياسة الخارجية وتوضح ردود فعل المواطنين تجاه حدث معين، مما يفيد صناع القرار والحكومة، ويبرز دور وسائل الاعلام في الدول الديمقراطية التي تسمح بحرية الرأي والنقد، وفي الدول ذات الاعلام الموجه يكمن دور الاعلام في ايجاد دعم للحكومة ورفع الروح المعنوية للمواطنين (سليمان، 2015: 70).

ج- الرأي العام

على الرغم من الارتباط الوثيق بين استطلاعات الرأي العام والنظام الديمقراطي، إلا أن هناك مخاوف كثيرة على هذه الاستطلاعات في المجتمعات الديمقراطية نفسها. ونقصد بالرأي العام المواطنين غير الرسميين، وقد برز دور الرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الاولى ممثلاً في الثورة العمالية، وقد مثل الرأي العام نفسه من خلال الاحزاب السياسية وجماعات المصالح وعبر وسائل الاعلام وعن طريق المظاهرات السياسية، وحيانا يقوم الرأي العام برأي داعم لسياسة الحكومة الخارجية اذ تبين له انها تخدم المصلحة القومية، وقد يقوم بدور مناهض اذا وصل لقناعة بان السياسة الخارجية للحكومة لا تخدم المصلحة القومية (محمود، وشيحه، 2007).

د- جماعات المصالح السياسية

تمثل خليطاً من جماعات إثنية وعرقية، ومن جهات نظر سياسية، تتمثل بشكل عام في منظمات طوعية من دون مقابل مادي، وتعرف بجماعات الضغط لأنها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها، فيوجد جماعات مصالح دينية وأبرزها جماعات

المصالح اليهودية في أمريكا، وهناك جماعات المصالح الاقتصادية والمالية وأهمها الشركات عبر القومية وشركات البترول والبنوك العالمية، وأيضا جماعات المصالح العرقية أو القومية في الأقليات في أمريكا (رياض، 2012).

ويرى الباحث ان سياسات الدول ليست من صنع الدول نفسها، وانما هي من صنع أفراد رسميين يمثلون الدولة، وهم ما يطلق عليهم بصناع القرار، وحتى تكون القرارات السياسية حكيمة يجب أن تخدم المصلحة الوطنية، وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية، وبالتالي يلعب أصحاب القيادة والسلطة الدور الرئيسي في إنجاح السياسة الخارجية وفي نمو بلادهم واستقرارها وازدهارها.

وترتبط عوامل السياسة الخارجية بالنظام الدولي حيث أن الارتباط بالنظام الدولي يعمل على ادماج الدولة في المجتمع الدولي كدولة صديقة، والتغير في النظام الدولي او عناصر فيها تؤثر على السياسة الخارجية للدولة، كما تتأثر السياسة الخارجية بالعوامل الحكومية الخاصة بالدولة والعوامل المتعلقة بالدور، والعوامل الفردية من حيث طبيعة العلاقات والأنشطة داخل نظام الدولة وتوزيع الإمكانيات والقوى داخله.

ومن المعلوم أن متغيرات عدة تؤثر على طبيعة قرارات السياسة الخارجية للدولة، مثل بينة الدولة الاقتصادية، وميزان المدفوعات والميزان التجاري ودرجة تطور الدولة الاقتصادي وطبيعة وحجم تجارتها الخارجية، إذ أنه كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الأخرى، وازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في سلوكيات صراعية، وهذا ما ذهب إليه أنصار الليبرالية الجديدة من خلال مقترب السلام الديمقراطي،

بحيث نجد ان المجتمعات المتجانسة في شكل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تسلك سلوكات تعاونية اندماجية (ناصيف، 1985: 179).

وبشكل عام، فإن للعوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية. وعليه فإن وضعية الاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية خاصة إن كان لها قدرة على إنتاج وامتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مع الدول الأخرى (في حالة العلاقات الروسية الأوروبية ، تعتبر الطاقة محور حساس في هذه العلاقة) (لويد، 1989: 185).

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية، فقد سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول من أجل تحقيق أهداف عدة منها استثمارها لموارد طبيعية من تلك الدول، بالإضافة لأهداف تتعلق بالإمكانات المادية والبشرية، كما أن ليبيا لا تستطيع تحقيق أهدافها الخارجية دون أن تتعامل مع بقية الدول من خلال سياسات خارجية تتبعها أو وسائل معينة تكون متاحة لها، وتلك الوسائل والأدوات تستخدم من أجل تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي وحدة دولة، فالهدف كبعد عام تتضمنه السياسة الخارجية في مخرجاتها، ويتطلب استخدام عدد من الأدوات لتنفيذه وترجمته، ومن تلك الأدوات التي استخدمها ليبيا في سياستها الخارجية، المبادرات والاستجابات التي تتخذ منها ليبيا وسيلة من أجل تفعيل سياستها الخارجية، ومن تلك الأدوات والتي أشار إليها (البليغزي، 2009: 90):

1- أدوات سياسية: وهي أدوات رئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية في وقت السلم، وأثناء الإعداد للدفاع، وخلال إدارة الصراع، وهو نشاط يمارسه رؤساء الدول والحكومات

وإدارات الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة والممثلين الدبلوماسيين، من أجل تحقيق أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة بطرق سلمية، ويتم ذلك من خلال مباحثات ومراسلات وتمثيل يومي للدولة في الخارج.

2- أدوات اقتصادية: وتعتمد على حجم الموارد المتاحة للدولة، وحاجة الدولة الثانية لتلك الموارد وإمكاناتها الاقتصادية، وتعرف بأنها مقدرة اقتصادية تستغل بطرق صريحة أو ضمنية في دعم أهداف السياسة الخارجية.

3- أدوات عسكرية: وهي ما تتطلبه الدولة في بناء وإعداد الجيوش، وهي أداة تشكل من أجل الدفاع عن أمن الدولة وسلامها، خاصة إذا كانت الدولة تعاني من اضطرابات سياسية وعسكرية وأمنية كالدولة الليبية.

ثانياً: الدراسات السابقة

- الدراسات العربية:

المحجوبي، (2006) بعنوان "الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي"، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الصادرات الليبية من خلال دراسة معدلات الانفتاح والانكشاف للاقتصاد والتركيب السلعي للصادرات الليبية، كذلك التعرف على معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي من حيث انها في صالح الاقتصاد الوطني ام لا، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها؛ اعتماد القطاع التصديري على تصدير سلعة واحدة. واغلب الصادرات غير النفطية هي على شكل صفقات تجارية في إطار المقايضة ولا يراعى فيها اي اساس للتكلفة. ومعدلات التبادل التجاري في اغلبها تسير في صالح الاقتصاد الليبي.

دراسة أبو الهنا (2008) بعنوان "أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية (الأردن وماليزيا) دراسة مقارنة" هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الاستقرار السياسي على التنمية

الاقتصادية (الأردن وماليزيا) خلال الفترة (1999-2006) تمحورت الدراسة حول فرضية نصت على أن الاستقرار السياسي له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية، اتبعت الدراسة المنهج المقارن وتحليل النظم، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي الأمن والسلام الإقليميين، حيث تتأثر الدولة بشكل أو بآخر ببيئتها في حالي السلام والحرب. وأوصت الدراسة بالتعاون الإقليمي سواء تعاون اقتصادي أو سياسي. كما أوصت بضرورة التعليم والتدريب لضمان رفع معدلات الدخل.

دراسة مصرف ليبيا، (2010) بعنوان: "تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى" هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور وفعالية السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي الليبي، وتوصلت الى أن السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، وقد مرت بعدد من المراحل التي استوجبها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية. ويمكن تمييز أربع مراحل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية وفقا للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها، وهذه المراحل الأربع هي: مرحلة ما قبل عام 1963، المرحلة من 1963-1993 والمرحلة 1993-2004، والمرحلة ما بعد 2004 . وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات الاقتصادية والتشريعية المحلية توالى ضمن نهج اقتصادي يهيمن فيه القطاع العام منذ السبعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث أدت موجة التحولات الاقتصادية الدولية، والانفتاح الاقتصادي، وظهور تكتلات دولية كبيرة إلى التفكير في إيجاد مناخ اقتصادي قادر على التفاعل الإيجابي مع الهياكل الاقتصادية الجديدة.

دراسة الأشخم (2012) بعنوان "البعد العربي القومي للسياسة الخارجية الليبية والعلاقة بين النظرية والتطبيق (1969-2010)" توصلت هذه الدراسة الى عدة استنتاجات منها: ضعف

العلاقة بين النظرية والتطبيق في السياسة الليبية، فلقد وجد اختلاف كبير بين النظرية والتطبيق أي ان النظرية شيء والتطبيق شيء آخر، وأن جميع المشاريع المتعلقة بالوحدة العربية باءت بالفشل. وقد استوجبت هذه الاستنتاجات عدة توصيات وهي : العمل على حكم رشيد يقوم بدعم وتعزيز الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قائما على الشفافية والمساواة وحكم القانون. استخدمت الدراسة منهج المقارن، والمنهج الوصفي.

- الدراسات الأجنبية:

دراسة (2012) wessam Abughalia بعنوان:

"Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade "

"أثر الحظر الاقتصادي الدولي على التجارة الخارجية الليبية"

هدفت هذه الدراسة الى فحص تأثير الدور الاقتصادي على التجارة الخارجية الليبية في كل من الصادرات والواردات، تمثلت مدة الدراسة في ثلاث فترات وهي: 1978-1991، 1992-2003، 2004-2010. ولقد اثبتت نتائج الدراسة، والخاصة بجانب الصادرات؛ باعتباره يستخدم مؤشر الصادرات ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، حيث ركزت في جانبها الوصفي على تحليل جانب الصادرات الليبية. كما بينت الدراسة ان الاقتصاد الليبي تأثر بفترة الحظر الاقتصادي التي كان لها أثر سلبي على قطاع التجارة الخارجية عموما وقطاع الصادرات بصفة خاصة. وأوصت الدراسة بضرورة السعي إلى الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال الدخول في اتفاقيات تجارية واتفاقيات مع عدد من الدول والاسواق الدولية. وضرورة تنويع قاعدة الصادرات وضرورة رفع مستوى معدلات الاداء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

دراسة (Masoud, 2013) بعنوان:

"A Review of Libyan's Economy, Structural Changes and Development Patterns "

"مراجعة الاقتصاد الليبي والتغيرات الهيكلية وأنماط التنمية"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تحديات وضع السياسة الاستراتيجية، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الليبي خاصة بالنظر إلى الاتجاهات الرسمية الحالية لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من خلال زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وكذلك العملية المستمرة من قبل الحكومة لخصخصة القطاع العام داخل البلاد. وتنقسم الفترة المغطاة إلى السنوات (1970-2000) و (1999-2006)، ويتم التقييم من حيث مدى نمو الاقتصاد الليبي القائم على البنوك إلى اقتصاد رأسمالي. وسلطت هذه الدراسة الضوء على أداء الاقتصاد الليبي قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شمل الخلفية التاريخية الأخيرة لليبيا والبيئة السياسية والاقتصادية والنمو وهيكل الاقتصاد الليبي وخلفية فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبي وإلغاء القيود التنظيمية وبرنامج الخصخصة.

دراسة (Imam, Abba, & Wader 2015) بعنوان:

"Libya In The Post Ghadaffi Era "

"ليبيا في عهد القذافي"

هدفت الدراسة إلى تصوير العمل البحثي الذي يهدف إلى إغراق دولة ليبيا في الأيام السابقة للقذافي في مواجهة الغزو الحالي في المنطقة. وينظر الباحثون إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي السياسي لليبيا الذي حكم فيه القذافي مقارنة بما يمكن الحصول عليه اليوم، وما يحمله المستقبل في نهاية المطاف. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن ليبيا تحت حكم القذافي لم تكن أفضل من الديمقراطيات فإنها بالتأكيد ليست أفضل بعد زواله. وأوصت الدراسة أنه كان

ينبغي القيام بالمزيد من الامور وما زال يتعين القيام به لاستعادة الأوضاع الطبيعية إلى الدولة المضطربة، لأن الولايات المتحدة وحلفاؤها والمنطقة بأسرها لديهم مصالح أخلاقية واستراتيجية على حد سواء لضمان عدم انهيار ليبيا في حرب أهلية أو تصبح ملاذاً آمناً للمسلحين الذين يهددون السلام العالمي.

دراسة (Wijaya, & Shariha (2016 بعنوان:

"Comparison between Corruption in Libya during Ghaddafi's Rule and Corruption in Libya Post- Ghaddafi's ."

" مقارنة بين الفساد في ليبيا أثناء حكم القذافي والفساد في ليبيا بعد القذافي "

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين الفساد في ليبيا خلال حكم القذافي وبعد حكم القذافي. استخدم الباحث المنهج النوعي حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج. وبينت أن أهم أسباب الفساد أثناء حكم القذافي كانت غياب الشفافية، وسيادة القانون، وعدم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية، وسوء أجور الموظفين العموميين، وغياب منظمات المجتمع المدني، والمحسوبية، والسياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من الفساد وعدم وجود رغبة حقيقية لدى القيادة في مكافحة الفساد، والافتقار إلى إصلاح البيروقراطية، والنزاهة، والوظائف المهنية، ونظم التفكير، والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما بينت الدراسة أن الآثار العامة للفساد؛ هجرة الأدمغة العلمية والمهنية، وعدم وضوح السلطات، والفساد يمتد المجتمع إلى صراعات قاتلة، ويضعف المؤسسات العامة، ويؤدي إلى ضعف البنية التحتية، أما العوامل التي أدت إلى تفاقم الفساد فقد بينت الدراسة أن أهم العوامل تمثلت في العوامل التنظيمية والتشريعية، والعوامل الإدارية، وهشاشة الأجهزة العليا للرقابة، والرضا في معالجة الانحرافات الإدارية، وانتشار النمط الاستبدادي بين المستويات الإدارية، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي تتعلق بالتوتر السياسي، والحروب

التي قام بها القذافي مع البلدان المجاورة، أما العوامل الاجتماعية والثقافية فهي تتعلق بسلوك فاسد خلقه النظام السلطوي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ملخص الدراسات السابقة: تناولت الدراسات السابقة الابعاد السياسية والاقتصادية لليبيا حيث تناولت دراسة المحجوبي (2006) واقع الصادرات الليبية، وبينت دراسة أبو الهنا (2008) ان أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي هما الأمن والسلام الإقليميان. أما دراسة الاشخم (2012) فقد بينت أن ضعف العلاقة بين النظرية والتطبيق في السياسة الليبية أدى الى فشل جميع المشاريع المتعلقة بالوحدة العربية التي دعت اليها، كما بينت دراسة wessam Abughalia (2012) أن الاقتصاد الليبي تأثر بفترة الحظر الاقتصادي التي كان لها أثر سلبي على قطاع التجارة الخارجية عموماً وقطاع الصادرات بصفة خاصة، أما دراسة Imam, Abba, & Wader (2015) فقد بينت أن ليبيا تحت حكم القذافي لم تكن أفضل من الديمقراطيات فإنها بالتأكيد ليست افضل بعد زواله.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية: في عنوانها: دور الإقتصاد في توجيه السياسة الخارجية للدول واخذت ليبيا كحالة دراسة, وهذا ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة حيث تناولت الدراسة الإقتصاد الليبي وتناولت السياسة الخارجية الليبية في الفترة 1969-2011، حيث يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها لم تتناول عنوان الدراسة خلال الفترة 1969-2011 فترة حكم القذافي.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التحليلي التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، ومنهج النظمي السياسي، والمنهج السلوكي لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضية واختبارها:

المنهج التحليلي التاريخي:

تم استخدام المنهج التحليلي التاريخي في بيان التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة الليبية وبيان الظروف والأجواء السياسية والاجتماعية التي كانت في ليبيا خلال الفترة (1969-2011) والتي أدت الى الثورة الليبية، وحالة عدم الاستقرار السياسي فيها، كما تم اتباع المنهج التحليلي التاريخي في توضيح الاحداث التاريخية التي رافقت تولي معمر القذافي الحكم في ليبيا وتوضيح الأحداث السياسية والاقتصادية أثناء توليه للحكم.

المنهج التحليلي الوصفي:

تم استخدامه لوصف طبيعة الاقتصاد في ليبيا والمشكلات السياسية التي واجهتها الدولة الليبية في إدارة هذا الاقتصاد، وتلك التي أحدثتها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، كما تم توظيف المنهج التحليلي الوصفي لبيان وتحليل السياسة والاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

المنهج النظم السياسي:

ويعتمد على دراسة النظام السياسي كما هو في واقع الحال وتحليله والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات، حيث تم استخدامه لبيان عملية صنع السياسة الخارجية ورصد أثر الاقتصاد على رسم هذه السياسة.

المنهج السلوكي:

والذي تم توظيفه لبيان السياسة الخارجية التي تمحور عن الرئيس معمر القذافي خلال فترة

حكمه (1969-2011).

الفصل الثاني

أهمية الاقتصاد في بناء الدولة

يعد الاقتصاد وسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية تمثلت في عاملين، أولهما: احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل. أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وألوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد السياسي وسياسة الاقتصاد للدولة

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية وأثرها على الوزن السياسي للدولة

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد السياسي وسياسة الاقتصاد للدولة

تعددت مفاهيم الاقتصاد السياسي واختلف الاقتصاديون أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس حول تفسير مفهوم هذا العلم، كل حسب اتجاهاته واعتقاداته وظروف عصره والمدرسة الفكرية الاقتصادية التي نشأ فيها وأدوات التحليل الاقتصادي التي تعود عليها، ونحن هنا بصدد مفهوم يجمع كل تلك المفاهيم.

فالاقتصاد السياسي هو علم من العلوم الاجتماعية والذي نشأ مع ظهور عصر الرأسمالية، يهتم بالعلاقات الاجتماعية التي تتم بين الأفراد لإتمام عملية الإنتاج للوصول إلى الرفاهية فهو متعلق بالوضع الطبقي والاجتماعي، لذلك فالإقتصاد السياسي يدرس دور العمليات الاقتصادية في تشكيل طبقات المجتمع والتاريخ. ويجب الإشارة إلى أنه مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وهو أيضاً نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضاً علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية. (البطراوي، 2016)

ولعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة، فرغم الاختلاف بين الموضوعات محل البحث في هذين العلمين، إلا إننا يجب أن لا ننكر أن علم الاقتصاد على علاقة وثيقة بعلم السياسة والعكس. حيث أن أي قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة وتوجد قرارات سياسية إما أن يكون سببها الأساسي مشاكل اقتصادية أو هدفها الأساسي تحقيق نتائج اقتصادية معينة (العاجيب، 2016).

ومعظم العلاقات السياسية بين الدول وبعضها البعض تأتي تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية، فعلى سبيل المثال قرار دولة معينة الدخول في حالة حرب أو سلم له حساباته الاقتصادية أولاً، وأيضاً قرارها بعقد شراكة مع دولة أخرى أو إقامة علاقة دبلوماسية هو الآخر يحمل في طياته حسابات اقتصادية. وبذلك يكون الغرض من وجوده هو إرشاد المجتمعات أو الحكومات إلى ما يجب أن يكونوا عليه وإلى ما ينبغي فعله واتخاذ من قرارات لتقليل عدد الفقراء ورفع مستوى معيشتهم، لذلك فهو يتعلق أيضاً بالمالية العامة والسياسة الاقتصادية للدولة (حسين، 2016).

وقد استخدم تعبير الاقتصاد السياسي لأول مرة عام 1615 من قبل الكاتب الفرنسي (أنطوان دي مونكريستيان) Antoine de Montchrestien (1575-1621)، في كتابه " بحث في الاقتصاد السياسي " قاصداً بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة" ، وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، ومهمة الاقتصاد كانت النصح للأمير في إدارة الأموال العامة بما يتفق وتأمين الرفاه المذكور (البطراوي، 2017: 37).

وبذلك فإن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، ويمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى مونكريستيان إلى الأمرين التاليين: أحدهما أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قداماء الإغريق اسم "الاقتصاد" مجرداً من كل وصف ، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة ، كما أشرنا سابقاً. ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسر ولا بتدبير المنزل.

وثانيهما أن معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وافرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية. فالغرض الذي قصد إليه من وراء بحوثه كان إذن سياسي قبل كل شيء (Doyal, 1995: 561).

ويرى الباحث أن أي دولة تريد تطبيق الإصلاح الاقتصادي لا بد لها من استخدام مناهج وأساليب الاقتصاد السياسي، لأنه مزيج من الاقتصاد والسياسة اللذان هما أعمدة أي دولة. كما أن الاقتصاد السياسي علم قديم قدم تاريخ البشرية المدون، فالإيونانيون والرومان القدامى، لم يكونوا قد توصلوا بعد إلى المفاهيم العلمية المتعلقة بالاقتصاد السياسي، وإنما كان لديهم مجرد أفكار «غير مسؤولة» «سطحية» «عادية للغاية»، مستقاة من التجربة اليومية، وإن العصر الوسيط لم يعرف أي مفهوم علمي.

وقد حاول العديد من المفكرين على مرّ التاريخ الإجابة عن التساؤلات حول القوانين التي تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع الاقتصادية في المجتمع، وذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وما حدث فيه من طفرات في النشاط الاقتصادي في القارة الأوروبية (العاجيب، 2016).

وقد صاحب هذا النشاط حركة فكرية قوية، تمثلت في العديد من المدارس الفكرية التي بلورت أكثر من فرع علمي، وكان من بينها علم الاقتصاد الذي وضعت لبناته الأولى على يد "آدم سميث" في كتابه الشهير ثروة الأمم، وقد حاول آدم سميث في كتابه الإجابة عن التساؤلات حول كيفية استدامة إمداد الأفراد في المجتمع باحتياجاتهم من المنتجات المختلفة، وتهيئة الوضع لهم لتحقيق تلك الوفرة، وحول تزويد الدولة بالثروات التي تساعد على زيادة النفوذ السياسي، وقد صك سميث مصطلح الاقتصاد السياسي لهذا الفرع الذي اعتبره أحد علوم السياسة، ولكن بعد أقل

من مئة عام تمّ الاستغناء عنه واستخدام مصطلح "اقتصاد" مجرداً، وبقي الاقتصاد السياسي حبيس الفكر الاقتصادي الدولي والأيديولوجيات المختلفة.

ويشكل الاقتصاد السياسي من حيث التعريف والمفهوم، موضوع نقاش وجدال حاد بين الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية في العالم؛ إذ إنّ التفاعل بين علوم الاقتصاد والسياسية الدولية وتأثير كل منهما على الآخر يعدّ التعريف الأبسط للاقتصاد السياسي. وقد طورت النظريات الأيديولوجية وشرحت ذلك التعريف وفق النموذج الفكري الخاص بها، فنجد أن القوميين ينظرون إلى هذا الفرع العلمي بشكل يختلف عن الماركسيين، والليبراليون يتعاملون معه كدراسة مختلفة تماماً عن سابقهم. ويعتمد علم الاقتصاد السياسي على الدراسات والأبحاث في مجالات التاريخ، وعلم الاجتماع، والقانون، وذلك بعد أن تمّ إهماله لفترة طويلة من الزمن، ثم إعادة الاهتمام به مع ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية (العاجيب، 2016).

ويعتبر الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة. فإذا كان الاقتصاد هو دراسة الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، فإن الاقتصاد السياسي يبدأ بالطبيعة السياسية لصنع القرار ويشعر بالقلق مع كيف تؤثر السياسة على الخيارات الاقتصادية في المجتمع.

وأشار (Gibson, 1997: 187) إلى أن الاقتصاد السياسي يبدأ مع ملاحظة أن السياسات الفعلية غالباً ما تكون مختلفة تماماً عن السياسات المثلى، حيث أن السياسات المثلى هي السياسات التي تخضع لقيود فنية وإعلامية، ولكن ليست سياسية. وتشير القيود السياسية إلى القيود الناجمة عن تضارب المصالح والحاجة إلى اتخاذ خيارات جماعية في مواجهة هذه الصراعات. وهكذا يطرح الاقتصاد السياسي الإيجابي السؤال عن كيفية تفسير القيود السياسية

لاختيار السياسات وبالتالي النتائج الاقتصادية المختلفة عن السياسات المثلى، والنتائج التي ستحملها تلك السياسات.

إن الآليات التي تستخدمها المجتمعات في اختيار السياسات في مواجهة تضارب المصالح، تعني أن النتيجة ستكون في الغالب مختلفة تمامًا عما يختاره المخطط الاجتماعي. هذه النظرة الإيجابية تتطوي على نهج معياري كذلك، حيث يطرح الاقتصاد السياسي المعياري كيفية تحقيق قيادة المجتمعات أفضل الأهداف الاقتصادية. وهذا لا يشمل فقط كيفية "التغلب" على القيود السياسية داخل الإطار المؤسسي الحالي، ولكن أيضًا على تصميم المؤسسات السياسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل أفضل (Keefer, 2004: 250).

وبشكل عام فإن الاقتصاد السياسي كما أشارت له حسين (2016) هو علم من العلوم الاجتماعية والذي نشأ مع ظهور عصر الرأسمالية، يهتم بالعلاقات الاجتماعية التي تتم بين الأفراد لإتمام عملية الإنتاج للوصول إلى الرفاهية فهو متعلق بالوضع الطبقي والاجتماعي، لذلك فالاقتصاد السياسي يدرس دور العمليات الاقتصادية في تشكيل طبقات المجتمع والتاريخ.

التطور التاريخي للاقتصاد السياسي:

يعتبر الاقتصاد السياسي موضوعًا قديمًا للغاية، إلا أنه نظام أكاديمي يعدّ جديدًا نسبيًا. ويرجع تحليل الاقتصاد السياسي، سواء من الناحية العملية أو كفلسفة أخلاقية، إلى الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون وأرسطو وكذلك إلى أولئك الذين طرحوا الفلسفة على أساس قانون الطبيعية. وكان التطور في التحقيق الفكري في الاقتصاد السياسي هو الأهمية البارزة في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر للمدرسة التجارية، والتي دعت إلى قيام الدولة بدور قوي في التنظيم الاقتصادي (Acemoglu et al, 2001).

وقد أشار (Acemoglu & Robinson, 2000: 128) الى أن مبادئ الاقتصاد السياسي تعدّ أول عمل منهجي في اللغة الإنجليزية في الاقتصاد، كما أشار الى أن الاقتصاد السياسي برز كمجال متميز في منتصف القرن الثامن عشر، إلى حد كبير كرد فعل على المذهب التجاري، عندما كان الفلاسفة الأسكتلنديون آدم سميث وديفيد هيوم والاقتصادي الفرنسي فرنسوا كويناي قد بدأوا التعامل مع هذا المجال بشكل منهجي. حيث اتخذوا نهجاً علمانياً، رافضاً شرح توزيع الثروة والسلطة، وبدلاً من ذلك جذبهم إلى العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والطبيعية والاجتماعية والتفاعلات المعقدة بينهم. وبالفعل، فإن عمل سميث التاريخي "التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، الذي قدم أول نظام شامل للاقتصاد السياسي ينقل في عنوانه النطاق الواسع للتحليل الاقتصادي السياسي المبكر.

وقد شددت العديد من أعمال الاقتصاديين السياسيين في القرن الثامن عشر على دور الأفراد على دور الدولة وهاجموا المذهب التجاري بشكل عام. ربما يتضح ذلك على الأرجح من خلال مفهوم سميث الشهير "اليد الخفية"، حيث قال إن سياسات الدولة كانت في كثير من الأحيان أقل فعالية في دفع الرفاهية الاجتماعية أكثر مما كانت تفعل الأفراد ذوي المصلحة الذاتية. ويعتزم الأفراد تعزيز رفاهيتهم فقط، كما أكد سميث، ولكنهم بذلك يحققون مصالح المجتمع كما لو كانوا يسترشدون بيد غير مرئية (Drazen, 2002).

وأشار (Bonoli, 2010: 440) الى أنه في القرن التاسع عشر، طور عالم الاقتصاد السياسي الإنجليزي ديفيد ريكاردو أفكار سميث، حيث أشاد بمزايا التجارة وكان محورياً في تفويض المذهب التجاري البريطاني، وفي نفس الوقت تقريباً، نجحت نفعية جيريمي بينثام وجيمس ميل، وجون ستوارت ميل في دمج التحليل الاقتصادي مع الدعوات لتوسيع الديمقراطية. إن الدراسة

الشاملة للاقتصاد السياسي التي تميز أعمال سميث، وماركس، وغيرهم قد تم تفويتها تدريجيا في أواخر القرن التاسع عشر من خلال مجموعة من التخصصات الأكثر تركيزا من الناحية المنهجية، حيث يسعى كل منها إلى إلقاء الضوء على عناصر معينة من المجتمع على حساب رؤية أوسع للتفاعلات الاجتماعية.

وبحلول عام 1890، عندما نشر عالم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ألفرد مارشال كتابه المدرسي حول مبادئ الاقتصاد، حيث تم استبدال الاقتصاد السياسي كحقل أكاديمي أساسي في الجامعات من خلال التخصصات المنفصلة للاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والدولية. لقد فصل مارشال بوضوح موضوعه "الاقتصاد أو العلوم الاقتصادية" عن الاقتصاد السياسي فاعتبر العلوم الاقتصادية موضوعا متضمنا في الاقتصاد السياسي، وهو عمل عكس الاتجاه الأكاديمي العام نحو التخصص على طول الخطوط المنهجية (Doyal, 1995: 577).

وأخيرا في القرن العشرين، عندما أصبحت العلوم الاجتماعية (لا سيما العلوم الاقتصادية وأيضا العلوم السياسية) أكثر رسمية، تم إحياء الاقتصاد السياسي لتوفير إطار أوسع لفهم التعقيد الوطني والدولي. ويشمل مجال الاقتصاد السياسي اليوم العديد من مجالات الدراسة، بما في ذلك سياسات العلاقات الاقتصادية، والقضايا السياسية والاقتصادية المحلية، والدراسة المقارنة للنظم السياسية والاقتصادية، والاقتصاد السياسي الدولي. لقد شكل ظهور الاقتصاد السياسي الدولي، المقام الأول في العلاقات الدولية، وفي وقت لاحق عودة الاقتصاد السياسي إلى جذوره كدراسة شاملة للأفراد والدول والأسواق والمجتمع (Logan & Molotch, 2007).

الاقتصاد والاقتصاد السياسي:

تعتبر العلاقة بين الاقتصاد السياسي والانضباط المعاصر في الاقتصاد موضوعاً مثيراً للاهتمام بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى أن النظامين يدعيان أنهما ينحدران من أفكار سميث وهيوم وجون ستيوارت ميل. في حين أن الاقتصاد السياسي، الذي كان متأصلاً في الفلسفة الأخلاقية، كان من البداية إلى حد كبير مجالاً معيارياً للدراسة. سعى علم الاقتصاد إلى أن يصبح موضوعياً وخالياً من القيمة، فقد سعى الاقتصاديون لجعل انضباطهم رسمياً، دقيقاً، وأنيقاً، وأساساً لمشروع فكري أوسع (Golding & Murdock, 1991:21).

ويمكن توضيح الفرق بين الاقتصاد والاقتصاد السياسي من خلال العلاجات المختلفة للقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية. ويركز تحليل الاقتصاد السياسي على تأثير التعريفات على الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة في مجموعة متنوعة من بيئات السوق المختلفة، بما في ذلك المنافسة الكاملة، والاحتكار، واحتكار القلة (Warner, 2013).

وتبحث الأطر التحليلية المختلفة الآثار المباشرة للتعريفات وكذلك الآثار على الخيارات الاقتصادية في الأسواق ذات الصلة. وهذه المنهجية رياضية بشكل عام وتستند إلى افتراض أن السلوك الاقتصادي للممثل عقلائي ويهدف إلى تعظيم الفوائد لنفسه. على الرغم من أنه في الظاهر ممارسة خالية من القيمة، فإن التحليل الاقتصادي غالباً ما يفترض أن السياسات التي تعظم الفوائد التي تعود على الجهات الاقتصادية الفاعلة هي أيضاً أفضل من وجهة نظر اجتماعية (Marx, 1920: 92).

على النقيض من تحليل الاقتصاد السياسي، يدرس تحليل الاقتصاد السياسي الضغوط والمصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على سياسات التعريفات وكيف تؤثر هذه

الضغوط على العملية السياسية، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من الأولويات الاجتماعية والبيئات الدولية، واستراتيجيات التنمية وجهات النظر الفلسفية.

على وجه الخصوص، قد يأخذ التحليل الاقتصادي السياسي في الحسبان كيف يمكن استخدام التعريفات كاستراتيجية للتأثير على نمط النمو الاقتصادي الوطني أو التحيز في النظام العالمي للتجارة الدولية التي قد تفضل البلدان المتقدمة على الدول النامية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي يفتقر إلى طريقة علمية صارمة وإطار عمل تحليلي موضوعي، فإن منظوره الواسع يمنح فهماً أعمق للجوانب العديدة لسياسة التعريفات الجمركية التي لا تتسم بطبيعتها الاقتصادية البحتة (Keohane, 2005).

الاقتصاد السياسي الوطني والمقارن:

وتعنى دراسة الاقتصاد السياسي الوطني في المقام الأول بالتوازن النسبي في اقتصاد البلد بين قوى الدولة وقوى السوق. يمكن إرجاع الكثير من هذه المناقشة إلى فكر الخبير الاقتصادي السياسي الإنجليزي جون ماينارد كينز، الذي جادل في النظرية العامة للعمالة والفائدة والمال مع وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، وأن الحكومات يجب أن تتلاعب بالسياسة المالية لضمان التوازن بين الاثنين (Drazen, 2002).

ويدرس الاقتصاد السياسي المقارن التفاعلات بين الدولة والأسواق والمجتمع، على الصعيدين الوطني والدولي. ويستخدم الاقتصاد السياسي المقارن أدوات ومنهجيات تحليلية متطورة في تحقيقاتها. على سبيل المثال، يقوم منظري الاختيار العقلاني بتحليل السلوك الفردي وحتى سياسات الدول من حيث تعظيم الفوائد وتقليل التكاليف، ويركز الخيار العام على كيفية تشكيل الخيارات السياسية أو تقييدها من خلال الحوافز المدمجة في روتين العمل العام والخاص. وغالباً

ما يتم تطبيق تقنيات النمذجة الكيفية من الاقتصاد القياسي على العديد من المسائل الاقتصادية السياسية المختلفة (Stilwell, 2011).

وأشار (Drazen, 2002) الى أنه غالباً ما يدرس الاقتصاديون السياسيون الذين يحاولون فهم سياسة الاقتصاد الكلي الوطني تأثير المؤسسات السياسية (مثل الهيئات التشريعية، والمديرين التنفيذيين، والسلطات القضائية) وتنفيذ السياسات العامة من قبل الوكالات البيروقراطية. كما يتم قياس تأثير الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية (مثل جماعات المصالح والأحزاب السياسية والانتخابات ووسائل الإعلام) والإيديولوجيات (مثل الديمقراطية والفاشية والشيوعية). وينظر الاقتصاد المقارن أيضاً إلى مدى تشوش الظروف السياسية والاقتصادية الدولية بشكل متزايد بين السياسات المحلية والخارجية في مختلف البلدان. على سبيل المثال، في العديد من البلدان، لم تعد السياسة التجارية تعكس الأهداف المحلية الصارمة ولكنها تأخذ في الاعتبار أيضاً السياسات التجارية للحكومات الأخرى وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

ويركز العديد من العلماء على تأثير السياسات على الجمهور ومدى الدعم العام الذي تتمتع به سياسات معينة. وكما يهتم علماء الاجتماع وبعض علماء السياسة أيضاً بمدى توليد السياسات في المقام الأول من قبل الجمهور، إحدى هذه الدراسات هي ما يسمى بـ "الاقتصاد السياسي الحرج"، والذي يتجذر في تأويلات كتابات ماركس، حيث يُفترض أن الجهود الحكومية لإدارة أجزاء مختلفة من الاقتصاد تفضل النظام الأخلاقي للقيم البرجوازية. وكما هو الحال في السياسة الضريبية، على سبيل المثال، من المفترض أن تدعم السياسات الحكومية مصالح الأثرياء أو النخبة على مصالح الجماهير (Keefer, 2004: 261).

الاقتصاد الدولي

يدرس الاقتصاد الدولي عدداً متنوعاً من المواضيع التي تشترك معاً في دراسة العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، والتحليل الاقتصادي للتفاعل بين الدول، والآثار المحلية لأي سياسة خارجية تم تبنيها، حيث أن هذا التفاعل الذي يتم من خلال التجارة في السلع والخدمات وانتقال الأفراد وأيضاً من خلال المعاملات المالية وانتقال رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا له آثار هامة بالنسبة لمستوى الرفاه الاقتصادي في أي دولة ولرفاهية الإنسان أينما وجد (United Nations, 2008).

وكما ذكر بلومبيستين وسانتينو (Blommestein & Santiso, 2007: 20) فإن القوى التي شكلت الثورة في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال قد غيرت المشهد المالي بشكل جذري خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن السمات البارزة لهذا المشهد الجديد المتغير هو تدويل النظام المالي وزيادة أهمية الاقتصاد الدولي في العقدين الأخيرين، مع تزايد أهمية مشاركة الأسواق الناشئة، حيث أنه وفي بعض الأحيان، أدت هذه المشاركة إلى الاعتماد المفرط على التمويل الأجنبي، مما جعل مشاركة هذه البلدان في النظام المالي العالمي أكثر عرضة للتغيرات من حيث التوقعات والمفاهيم، وقد عانت استراتيجية إدارة الديون من العديد من نقاط الضعف الهيكلية، إذ فشلت في مراعاة أفضل الممارسات الدولية في تمويل العجز في الميزانية وتطوير الأسواق المحلية، ونتيجة لذلك، شهدت الأسواق الناشئة نوبات من الأزمات المالية الخطيرة.

ويمر الاقتصاد العالمي بتغيرات وتحولات اقتصادية كثيرة، حيث أن دول كثيرة قد تحولت من الاقتصاد المخطط والمسير مركزياً إلى اقتصاد السوق باحثة عن موقع اقتصادي داخل التكتلات الاقتصادية الكبيرة ومعتبرة أن سبب فشل خططها التنموية هو التخطيط المركزي والتسيير

الإداري للاقتصاد، حيث أن التحول إلى اقتصاد السوق يحرر المبادرات ويقضي على البيروقراطية في التسيير ويحرر المشاركة في اتخاذ القرار، ويمكنها من إيجاد مركز اقتصادي لها ضمن التكتلات الاقتصادية في إطار نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعولمة (كساب، وراتول، 2004: 17-10).

وبحسب ما ذكرت حيزية (2006: 41-45) فإن الدول لا تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع أو خدمات وإنما تقوم بإنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها أو ظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة أكثر من غيرها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تنتجها بنسب أقل من احتياجاتها أو بتكاليف أكثر من غيرها من الدول، وهذا ما يسمى بالتبادل الدولي والتبادل الداخلي ويمكن التفريق بينهما في أن التبادل الدولي يتم بالعملة الأجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم بالعملة الوطنية، حيث أن لكل بلد عملته النقدية الخاصة به والتي يتم بها تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية، إذ أن التجارة الدولية تستلزم التعامل بنقود مختلفة وهذا هو أهم العوامل التي تميز الاقتصاد القومي أو المحلي عن الاقتصاد الدولي.

إن التقسيمين الرئيسيين للاقتصاد الدولي يساعدان على فهم نطاقه وماهيته وهما: أولاً، نظرية التجارة الدولية والسياسة التجارية، وهنا يجب إيلاء عناية خاصة لمصطلح معدلات التبادل التجاري للدول النامية والنظر فيما إذا كانت أوضاعها تستوجب تطبيق سياسات حماية، وتحديد وقت تطبيق هذه السياسات، وثانياً، الاقتصاد النقدي الدولي والذي يتضمن أسعار الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وميزان المدفوعات والسيولة النقدية الدولية، كما يشمل الاقتصاد الكلي

الاقتصاد مفتوح غير مقيد، مع التركيز على عمليات تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو من خلال التجارة والتمويل (صديقي، 2009).

وكما أشار السعيد (2013: 340) فإن نظام الاقتصاد الدولي يتكون من عدد من الأجهزة والتي تعد بمثابة آلياته في التسيير، وتتمثل في الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الاقتصادية الدولية والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تبقى المنظمات الاقتصادية هي العمود الفقري للنظام الاقتصادي الدولي فأنظمتها وآلياتها تؤثر على باقي مكونات هذا النظام وتقوم بإدارته في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزءاً من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة كاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الإنكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي (Kira, 2013: 151)

مفهوم اقتصاد الدول:

قبل الحديث عن مفهوم اقتصاد الدول يجب التطرق إلى بعض المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة وهي:

أولاً: الاقتصاد الكلي: هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة نسبياً لإنتاج السلع والخدمات من أجل اشباع حاجات الأفراد والمجتمع النهائي،

وهو يتعامل مع اقتصاد الدولة ككل حيث يركز على القضايا الكلية كالتضخم والبطالة والنمو والتجارة الخارجية، والناتج المحلي الإجمالي (Goodwin, Nelson & Harris, 2008).

ثانياً: النمو الاقتصادي: وهو توظيف جميع عناصر الإنتاج والتخلص من البطالة لحد ما وأيضاً التوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج حتى كل عنصر إنتاجي يعطي أفضل إنتاجية بالنسبة له، وكذلك العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (Khan, 2015).

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي: هناك ثلاثة مداخل لتعريف الناتج المحلي الإجمالي كما أشار إليها (السلمان، والبكر، 2016: 7) وهي:

1. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.
2. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل: وهو إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.
3. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق: إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل التجاري (الصادرات ناقصاً الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

رابعاً: الرفاه الاقتصادي: وهو مقياس ذاتي لمستوى معيشة المجتمع، لكنه يهتم أكثر بنوعية الحياة، بما في ذلك عدة عوامل مثل نوعية البيئة (الهواء، والتربة ، والمياه)، ومعدل الجريمة، وتوافر الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلاً عن الجوانب الدينية والروحية للحياة، وهو يمثل الجهود الحكومية وغير الحكومية لمجتمع ما لمساعدة أعضائه على العمل بشكل أكثر كفاءة كأفراد ومشاركين في الهياكل الاجتماعية المنظمة (Bala, 2013).

المبحث الثاني

المقومات الاقتصادية وأثرها على الوزن السياسي للدولة

من أجل تقييم المسيرة الاقتصادية لأي دولة، لا بد من دراسة مواردها الطبيعية كمقوم أساسي من مقومات القوة الوطنية لديها، وتتنوع تلك المقومات من خلال إمكاناتها الاستثمارية، إذ غالباً ما تستخدم للتمييز بين الدولة الفقيرة والدولة الغنية، إذ يعد حصول أي دولة للمواد الخام والمصادر المختلفة للطاقة والمواد المصنعة التي تستخدم في الصناعات العسكرية كدليل قوة لتلك الدولة.

لذلك، فإن حصول الدولة على تلك المواد لا يعني بالضرورة أنها تنتجها ضمن الحدود السياسية لها، وإنما تعني سيطرتها على الكميات الضرورية عن طريق التجارة والاتفاقيات، فالقطاع الاقتصادي يعتمد على مدى سهولة استيراد تلك المواد من الأسواق الأجنبية، وبناء على ذلك فإن قوة الدولة المالية والأرصدة التي لديها تظهر كعنصر هام في إمكانية حصولها على الموارد الطبيعية أو امتلاكها لتلك الموارد، فمثلاً إذا أراد أي كيان سياسي أن يدخل معترك القوة من أجل صناعة قنبلة ذرية لا بد له ان يمتلك اليورانيوم، وعدم توفر عنصر اليورانيوم المحلي فإن لا بد للدولة أن تستورده من مصادر عالمية، إذا ما استطاع تأمين طرق مواصلات وقدرة تحويلية لينتج ما يرغب في إنتاجه. لذلك، فمفهوم إمكانية الحصول على المواد، يشمل على عدة عناصر مثل المواقع المصادر الأولية للمادة الأولية ودرجة التطور والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي والعلمي والفني بأعلى المستويات (العذاري، 2013)

وإذا ما ارتبطت المواد الأولية بأمن الدولة وقوتها وإمكاناتها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وتطور الدولة وسلامة مواطنيها وأمنهم، بالمواد الاستراتيجية، إذ أن السيطرة الاقتصادية والسياسية

أدوات لازمة من أجل الحفاظ على تدفق تلك المواد من مصادر الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك الخاصة بها، تلك الأدوات تعد من المهام العسكرية الأساسية والضرورية الحساسة، كما أن القوة الاقتصادية تعد من أدوات القوة السياسية، إذ أنها ترتبط بشكل مباشر بالقوة العسكرية لأي دولة، ولا بد لأي دولة من أجل تحقيق أهدافها أن تكافح من أجل احتواء كافة الموارد القومية الأساسي ضمن حدودها (الصائغ، 2012).

ومن البديهي أن لكل دولة مواردها الطبيعية، كثيرة كانت أم قليلة، وبعض الدول تتمتع بالموارد الطبيعية القليلة، وبعضها لديها ندرة في الموارد، كما أن بعض الدول استثمرت مواردها بصورة تحقق من خلالها أهدافها، من أجل تحقيق رفاهها الاقتصادي والاجتماعي، بينما هناك دول أخرى لم تجن من خيراتها إلا القليل، لذلك من البديهي أن يرتبط مستقبل أي دولة بما يتوفر لديها من موارد وثروات طبيعية في مختلف الأنواع، لأن وجود تلك الثروة واستثمارها بشكل مستقل يؤثر بشكل كبير على مستقبل قوة الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فقوة الدولة لا تعود إلى حجم الموارد الطبيعية لديها بل بما تمتلكه من موارد ضمن حدودها فقط وإنما القدرة البشرية التي تتمثل في التقدم التقني والعلمي لاستثمار تلك الموارد، إذ صنف ثابت (2016) موارد الدولة إلى خمسة أصناف وكالاتي:

1. موارد متاحة فوراً وذات أثر فعال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة.
2. موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقتها.
3. موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحويل.
4. موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروفة وجودها.
5. الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ويرجع هذا التصنيف للموارد الطبيعية من خلال الهبات الطبيعية التي وهبها الله - سبحانه وتعالى - إلى منطقة جغرافية وليس للفرد أية دخل في وجود تلك الموارد في تلك البقعة من الأرض، ويمكن أن تتحول تلك الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية لأي دولة من خلال جهد الموارد البشرية إذا ما تحولت تلك الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات للدولة من خلال الجهود البشري إذا ما استغلت الدولة واستثمرت تلك الموارد من أجل منفعة المواطنين لديها من أجل بناء مسيرتها وتعزيز قوتها (جاد، 2016)

وبناءً على ما تم ذكره، فإن الباحث يرى أن مقومات الدولة الاقتصادية ترتبط بشكل وثيق مع نوعية وكمية الموارد الطبيعية من خلال الحصول عليها واستثمارها والحفاظ عليها، وإكسابها الديمومة والصيانة والتطوير، ولها علاقة بمسيرة وتطور الدولة وبناء قوتها، ويمكن أن يكون لتلك الموارد الدور الإيجابي أو السلبي كمقومات اقتصادية من أجل حياة ومسيرة الدول واستقلاليتها وقوتها (ثابت، 2016)

وتتضمن الموارد الطبيعية كافة المواد الخام التي تكون في باطن الأرض أو خارجها، مثل التربة والمعادن، كما تشمل مياه المحيطات والبحار والأجسام المائية التي تحتوي على ثروات عضوية وغير عضوية، كما أن غطاء الأرض النباتي وغلافها الجوي بجميع محتوياتهما تعدان موارد طبيعية، وتلك الأهمية للموارد الطبيعية ترتبط بحياة الكائنات السياسية وأمنها القومي، لذلك لا بد من استثمار تلك الموارد بالشكل المطلوب وذلك بسبب محدوديتها وندرتها في سير حياة الدول ومواطنيها. لأن عملية المحافظة على تلك الموارد واحتياطها وتكاملها وما ينتج عنها ويستغل، هو أمر يتطلب إعداد الخطط الاقتصادية السليمة والمتكاملة الجوانب تقوم على الأسس الضرورية (العذاري، 2013).

وأى دولة تمتلك كافة المقومات الاقتصادية من أجل بناء قوة لها لتظهر ككيان سياسي له الأثر الفعال على الساحة الدولية، وتوازن القوى، فالموارد الطبيعية تتوفر بكميات كبيرة ومتنوعة الأنواع، خاصة النفط والذي يعد عصب حياة كافة المجتمعات، فهو عصب حياة لكافة المصانع والآلات والحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى المساحات الكبيرة التي تتصف بها الدولة.

ولا بد للدولة أن توفر متطلبات الحياة الضرورية لشعبها، بما يضمن لها الأمن والاستقرار والتقدم إلى الأفضل. لذلك يعد الأمن الغذائي وما يتعلق به من مقومات اقتصادية كالزراعة، المقوم الأساسي الذي يسهم في جعل الدولة تحتل المكانة المتقدمة في مخططاتها من أجل استغلال تلك الموارد في الإنتاج الزراعي، فلا بد لأي شعب في الدولة من أرض يعيش عليها وينتج منها غذاءه، وذلك الغذاء مستمد من التربة ويعتمد على حجم ونوع سعة المساحة الجغرافية وطبيعتها البيئية. لذلك فالأرض التي تكون صالحة للزراعة لا بد أن ينظر لها على أنها مورد أساسي عند تقدير قوة الدولة الوطنية. بالإضافة إلى المجهود البشري والتخطيط السليم كونها توفر كميات كافية من الغذاء نوعاً وكماً، إذ يقاس تقدم الدول بمدى ما يستهلكه الفرد منها بشكل يومي من أنواع الغذاء المختلفة. (الصائغ، 2012)

وهناك عدة عوامل طبيعية تؤثر بشكل مباشر على ما تنتجه الدول، مثل التغيير الذي يمكن أن يحدث من عام لآخر أو من دولة لأخرى، إلا أن هناك دول تتميز في فئتها نظراً لقابليتها للتطور التقني وخبراتها الزمنية ، ولا يمكن أن نصنف الدولة في العالم بأنها متمتعة باكتفاء ذاتي كامل، وذلك بسبب فقدانها لعناصر مقومات اقتصادية كالمناخ ونوع التربة، الأمر الذي لا يمكن معه إنتاج جميع المحاصيل الزراعية التي يحتاجها الشعوب في تلك الدولة، خاصة إذا كان الشعب في تلك الدولة يتمتع بمستوى اقتصادي متقدم (جاد، 2016).

الفصل الثالث

الأدوات الاقتصادية والسياسية الخارجية للدولة

يعد الاقتصاد في الوقت الراهن عصب القوة لأي دولة بغض النظر عن سياستها إن كانت حكيمة أم لا، إذ أن الاقتصاديات القوية تستطيع التحكم بالاقتصاديات الضعيفة فمن يمتلك القرار الاقتصادي يستطيع التحكم في القرارات الاستراتيجية الدولية، وهناك الكثير من الدول التي تمتلك موارد اقتصادية تستطيع أن تجعلها في طور النمو إذا ما استغلت بشكل صحيح (عاقل، 2014: 70).

وتعتبر القوة الاقتصادية لأي دولة أحد أهم العوامل والركائز لرسم السياسة في الدولة، بالتالي تسعى الدول إلى التقدم والتنمية الاقتصادية التي تعتبر من العناصر الهامة التي تشغل الفكر الاقتصادي لعلاقتها بتقدم المجتمع من خلال رفع مستوى الإنتاجية وتنمية الطاقات البشرية (أبو الهنا، 2008، ص8)، وتتمثل أهم عناصر التنمية الاقتصادية في رأس المال والخبرة الفنية والعلمية أو من خلال الاستثمارات الأجنبية (حسان، 2010: 139)، أو من خلال حُسن إدارة الإقتصاد.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الموضوع في هذا الفصل من خلال مبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ماهية الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الثاني: دور الأدوات الاقتصادية الفاعلة في توجيه السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الأول

ماهية الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية للدولة

تعد مكانة الدولة وهيبته في الخارج من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ولن تستطيع الدولة أن تثبت تلك الهيمنة والمكانة في الخارج ما لم تفرضه في الداخل ، وبالتالي فإن الدولة مطالبة أولاً بفرض هيبتها ومكانتها داخلياً، ومن ثم تفرض هيبتها ومكانتها في الخارج، ومن الملاحظ ان فرض الدولة هذه الهيبة والمكانة في سياستها الخارجية لا يشترط ان تكون من خلال القوة العسكرية فحسب بل يمكن فرضها عن طريق أدوات متعددة لعل أبرزها الأداة الاقتصادية، وهو ما اصطلح على تسمية بـ "الهيمنة الحميدة" ويقصد بها " التركيز على إمكانية السيطرة بالإقناع وتحجيم العنف إلى أدنى درجاته، وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العالمي.

وقد احتلت الأدوات الاقتصادية، كوسيلة لصناعة السياسة الخارجية، مكانة متقدمة وهامة في العلاقات الدولية المعاصرة، فالتطورات المتسارعة والمعقدة التي تشهدها الدول في السنوات الأخيرة في مختلف الجوانب لا سيما الاقتصادي منها من عملية وضع السياسات، حيث تعتبر التغيرات والتطورات الاقتصادية السريعة من أهم العوامل المؤثرة في وضع ورسم سياسات الدول وتحديد طبيعة علاقاتها مع الدول المجاورة (حرمة، 2017: 38) وقد جاءت هذه الأهمية من عاملين:

الأول: احتلال الأمن الاقتصادي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات والأنظمة السياسية، وبالتالي فإن الأمن الاقتصادي يعتبر وسيلة أساسية من وسائل صناعة السياسة الخارجية.

الثاني: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، الأمر الذي يترتب عليه تزايد أهمية عامل الاقتصاد كعامل مركزي من عوامل السياسة الخارجية. ولعل التعريفات الجمركية إلى جانب القيود النقدية والحصار والعقوبات الاقتصادية والمعونات والديون، كل هذه قد أصبحت مفردات يتعاطى معها صانعو السياسة الخارجية بالضرورة، ومن جهة ثانية فإن الاندماج الاقتصادي يعتبر أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية، بجانب العديد من الأدوات، إذ أن الاندماج الاقتصادي دائماً يكون طريقاً نحو تقارب سياسي ربما يصل إلى اندماج سياسي، ولنا من قيام الاتحاد الأوروبي على مرتكزي الفحم الحجري والحديد، وهما في أساسهما ظاهرة اقتصادية، ومن جهة ثالثة قد تستخدم الدولة سياسة تجميد الأرصدة لدولة أخرى أو تأمينها كإجراء اقتصادي لتحقيق هدف سياسي، وفي هذه الحالة كثيراً ما تلجأ الدول إلى استخدام المساعدات كوسيلة ضغط سياسي لمصادرة قرار الدول المتلقية لهذه المساعدات (حرمة، 2017).

وقد يتمثل الاجراء الاقتصادي المتبع في تخفيض قيمة العملة المحلية وذلك كإجراء اقتصادي تلجأ له الدول لتشجيع صادراتها إلى الدول الأخرى، حيث أن التخفيض في قيمة العملة يقود إلى خفض أسعار المنتجات المحلية في الخارج، ويصبح الميزان التجاري لصالح الدولة، وبالتالي يغدو ذلك أداة اقتصادية أكثر فاعلية على ساحة السياسة الخارجية.

كما تشكل المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية أحد أهم الأدوات التي تلعب دوراً هاماً في صناعة السياسة الخارجية وتنفيذها، وتحقيق أهدافها لأي دولة من الدول، سواء كانت هذه مانحة أم متلقية. وقد لاحظ الباحثون أن مفهوم المساعدات الاقتصادية قد وضح تماماً أثناء الحرب الباردة التي شهدت ثنائية قطبية، حيث كانت القوتان الأعظم؛ الاتحاد السوفييتي (سابقاً) والولايات

المتحدة الأمريكية تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية وذلك لضمان انحياز المتلقين لأحد المعسكرين، وهذا كله ينساق في دائرة السياسة الخارجية (حرمة، 2017).

ويرى الباحث أن الثروة لا تحقق الاقتصاد الذي يتحلى بالقوة دون وجود إدارة قادرة على تنمية تلك الثروة وتوجيهها للتنمية الاقتصادية الشاملة وتنويع مصادر الاقتصاد وتدعيمها، وعدم الاعتماد على مصادر محدودة للدخل، فإدارة الثروة بشكل يحقق مصالح الدول الاقتصادية يؤدي إلى تطورها اقتصاديا ويعزز استقرارها.

المبحث الثاني

دور الأدوات الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية للدولة

تعدّ إمكانات الدولة الاقتصادية، من أهم المقومات التي تسهم في تكوين القوة القومية لديها، الأمر الذي يجعل منها وسيلة هامة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها لتنفيذ سياستها الخارجية، ومن المعلوم أن الدول تختلف في الإمكانيات والقدرات الاقتصادية ، الأمر الذي يؤثر على قوتها، كما أن استخدام الدول لتلك الوسائل والأدوات يختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لميزة الدولة، نسبية كانت أم مطلقة، فعلى سبيل المثال، هناك دول متقدمة ومتطورة، تمتاز بالتقدم التكنولوجي ورأس المال، تعمل على عرض مكافآت اقتصادية لدول أخرى وذلك في المجالات التي تحتاجها الدول مقابل تلك المكافآت ، كما أن استخدام عقوبات اقتصادية وذلك من خلال إيقاف تصدير الآلات والمعدات، بينما تعمل الدول النامية، والدول التي تمتاز بالموارد الأولية على وجه الخصوص على استخدام تلك الموارد التي تعتبر موارد هامة للدول المتقدمة، وذلك من أجل التأثير على السلوك السياسي الخارجي تلك الدول، وقد ازدادت أهمية تلك الأدوات في سعيها لتحقيق أهداف سياسية خارجية وتنفيذ قرارات سياسية خارجية للدول، في ظل تراجع أهمية العامل العسكري في تشكيل قوة الدولة مقابل صعود عامل الاقتصاد وسيادة قيم جيواقتصادية (عولمة اقتصادية)، الأمر الذي أدى لأن تصبح العوامل الاقتصادية إحدى أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية (الرمضاني، 1979: 31).

ويعد العامل الاقتصادي من المؤثرات التي لها فاعلية في العلاقات الدولية وسياسة أي

دولة خارجية، ويرتبط ذلك بالإمكانيات الاقتصادية الوطنية والثروات والطبيعية وكافة المنتجات

الصناعية والزراعية وكيفية استخدامها، ووفق الخطط السياسية بأيدي وكفاءات علمية (المشاقبة، 2011: 16).

ففي العصر المعتمد على التبادل بين الدول في كافة المجالات، من الصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، إذ أن الدولة التي تستطيع أن تتغلب على تراجعها الاقتصادي تستطيع أن تتخلص من أية آثار لأية تبعية اقتصادية تسلب استقلالية القرار السياسي، وهو ما يتوافق مع وجود البنية الاقتصادية السليمة، وتشمل تلك البنية ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، وتطور اقتصاد الدولة، وحجم تجارتها الخارجية. إلا أن وجود تلك القدرات الاقتصادية العالية للدولة لا يمكن تجسيده بصورة مباشرة في الدولة القوية وسياستها الخارجية المؤثرة، إنما يتطلب ذلك خبرة وبراعة عقلانية في توظيف موارد الدولة الاقتصادية (ترفاس، 2017: 15).

ومن الأدوات الاقتصادية الفاعلة والمؤثرة في سياسة الدولة الخارجية، النفط، إذ أنه يلعب الدور الهام في العلاقات الدولية، ذلك أنه يمثل مصدر قوة تحاول الدول أن تحصل عليه من وتأمين طرق إمداداته، فهو يعد مصدر أساسي للطاقة والشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي. كما أنه لا يزال حتى وقتنا الحالي، من أكثر الأدوات اعتماداً واستخداماً في توليد الطاقة، بسبب شح أو ارتفاع مصادر الطاقة الأخرى، تلك المصادر إما أن تكون نادرة، أو عالية التكلفة. لذلك نجد الدول تتسابق من أجل الحصول على هذا المصدر الذي يعد المصدر الرئيسي لقوة أي دولة وتقدمها وسيطرتها (حقي، 2012).

كما يعتبر النفط كالأوكسجين للدولة المتطورة والنامية على حد سواء، لكنه، وكما أسلفنا سابقاً، يعد مصدراً وحيداً يستخدم في أهم قطاعات الدولة، كقطاع النقل والمواصلات، فنحن لا نستطيع أن نتخيل الحياة من دون أن يكون هناك وقود تسيير المركبات، فهو يوصل المناطق

بعضها ببعض، كما أن الحياة تعد صراعاً بين البشر على الموارد، خاصة تلك الموارد التي توفر للبشر البقاء، وتمتاز بندرتها، فنرى التصارع بين الدول من أجل الحصول على تلك الموارد لتحافظ على قوتها (مرسي، 1980: 31)

وهناك رابط وثيق بين النفط والسياسة، وذلك لأن النفط أصبح السلعة الأساسية التي لا غنى عنها، وبدون تلك السلعة لا يمكن أن تستمر الدولة، حيث أدركت كثير من الدول التي تمتلك النفط وتصدره للخارج كيفية استخدامه كسلاح سياسي، إذ أنه خلال الـ (40) عام الماضية ارتفع سكان العالم من أربعة مليار نسمة إلى سبعة مليارات، الأمر الذي أدى لتضاعف عدد المركبات في العالم لأربعة أضعاف، وهو ما يسهم في نهضة اقتصاد أي دولة (Salhani, 2010:19).

وكما أن السياسة هي صراع على القوة، فإن النفط يعد من المصادر الأساسية لتحقيق تلك القوة، فهو الدم الذي يسري في عصب المدن المعاصرة، وهو الذهب الذي يسيل للمعان بريقه لعاب أصحاب القوة والنفوذ وجامعي الأموال، فهو المنتج الضروري للحياة المعاصرة، ولا يستطيع الغرب أن يعيش بدونه، فهو الذي يقاب موازين القوى للدولة التي تمتلكه (Luff & Korin, 2013).

كما تشكل المساعدات الخارجية الاقتصادية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية، إذ كانت روسيا قبل انهيار الاتحاد السوفيتي في فترة الثنائية القطبية، والولايات المتحدة الأمريكية تتسابقان في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول سواء بشكل قروض أو من خلال الدعم السياسي الدبلوماسي لهذه الدولة أو تلك، من أجل أن تضمن انحياز الدول المتلقية لأحد هذين المعسكرين.

والمساعدات الاقتصادية ليست كأداة تسعى لتحقيق مصالح سياسية للدول المانحة فحسب، وإنما لتحقيق مصالح اقتصادية أيضا، إذ أن هناك مجموعة من الشروط التي تترتب على تقديم المساعدات الاقتصادية والتي تفرضها الدول المانحة مثل (مهيدات، 2005: 18)

1- استخدام تلك المساعدات من أجل شراء بضائع وخدمات الدول المانحة بأسعار مرتفعة.

2- فرض استخدام لوسائل النقل التابعة لدولة التي تمنح تلك المساعدة.

3- فرض شروط على الدول التي تتلقى المساعدة تضمن من خلالها أن تكون سياسة تلك الدولة ومعاملة الاستثمار الأجنبي وسياساتها التصديرية لها مرغوباً بها.

ويرى الباحث أن الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية كالنفط والطاقة والمساعدات الاقتصادية وغير ذلك، لها دور فاعل في تنظيم شؤون الدولة والحفاظ على بقائها واستمرار أمنها واستقرارها، من خلال تسخير تلك الأدوات لتحقيق مساعي الدولة. وتعد المساعدات الاقتصادية من أهم أشكال المساعدات الخارجية، وتتخذ الأشكال المتعددة والمختلفة، مثل المساعدات النقدية من خلال الهبات والقروض التنموية، أو يمكن أن تكون بصورة عينية كتقديم السلع والخدمات بمقابل شروط سهلة وميسرة (توفيق، 2011: 44).

الفصل الرابع

السياسة الاقتصادية الليبية ما بين عامي 1969-2011

إن طبيعة النظام الاقتصادي، ومدى وحدود دور الدولة فيه، والاساليب القانونية المتاحة، والملاحم الرئيسية للنشاطات الاقتصادية المسموح بمزاولتها تكوّن في مجموعها أساس النظام الاقتصادي وتعكس سياسته، امر غامض اضافة الى تردد موقف الدولة منه. فهذا الغموض والتردد يؤديان الى نتائج سلبية خطيرة على الاوضاع الاقتصادية بشكل عام، كما يجلبان التفكك للدولة وتتطور حدة تشوهات الاقتصاد بسببه، وحينها تصبح عملية التصحيح ذات كُلفة اعلى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

كما إن الاقتصاد هو مصدر القوة للسياسة فالسياسة تتغذى على الإقتصاد الذي يسلط الضوء على أسلوب الإنتاج السائد والعلاقات التي يفرزها، ويحدد بعض الاقتصاديون محور الاقتصاد باهتمامات الاقتصاد بفكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات بالنظر إلى الغاية التي تستهدفها الدولة من مزاولة نشاطها السياسي، وبحسب ماركس (Marx, 2010, P92) فإن ما نسميه الآن "الاقتصاد" هو في الواقع يشار إليه بشكل عام إلى "الاقتصاد السياسي". هذا المصطلح في جزء كبير يعكس الاعتقاد بأن الاقتصاد لم يكن بالفعل غير قابل للفصل عن السياسة.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الموضوع من مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي

(1969-2011)

المبحث الثاني: الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي (1969-

(2011

المبحث الأول

المقومات الاقتصادية الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي

(1969-2011)

تسعى الدول على اختلاف مقوماتها الاقتصادية إلى التركيز على قطاعات معينة من أجل توجيه المسار التنموي بالشكل الذي يتماشى فيه والمتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وفي بلد مثل ليبيا فإن اقتصادها يعتمد على قطاع النفط بنسبة كبيرة، وهو ما يوحي بإهمال تام لقطاعات أخرى لا تقل أهمية (سعيد والعمراوي، 2013).

شهد الاقتصاد الليبي في بداية عهد الرئيس معمر القذافي عدة تغيرات، إذ أنّ الحكومة الليبية في تلك الفترة اعتمدت سياسات اقتصادية متعددة، وقامت ببناء خطط اقتصادية واجتماعية طموحة خلال فترات الازدهار الاقتصادي والارتفاع في سوق النفط العالمية. ومع ذلك، عندما انخفضت أسعار النفط ولم تتمكن الحكومة من تمويل تلك الخطط، شددت قبضتها واعتمدت سياسات اقتصادية متغيرة. وقد نفذت جميع هذه السياسات بشكل منهجي -دون أي معرفة مسبقة بآثارها المختلفة، وقد ذلك ادى إلى حدوث تقلبات في الاقتصاد الليبي. ويعزى هذا الأسلوب في تنفيذ السياسات أساساً، إلى عدم وجود نموذج اقتصادي قياسي في الاقتصاد الليبي، يمكن صناع القرار من التنبؤ بالآثار المختلفة للسياسات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تقلل بعد ذلك من المشاكل التي تنشأ عن تلك القرارات العشوائية (Ruhaet, 2013).

الاقتصاد الليبي والنفط

قبل أن يتم اكتشاف النفط في ليبيا، كانت تعتبر من أفقر دول العالم، حتى أنها كادت تصنف الأقر على الإطلاق، فلم يكن لنتاجها القومي أن يرتقي لأرقام الحد الأدنى لتجاوز سكان

البلاد لخط الفقر. وبقيت ليبيا بلداً يعتمد على المعونات الدولية حتى تم اكتشاف النفط فيها في نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي، مما اعتبر نقطة تحول كبيرة في اقتصاد الدولة الليبية، حيث تحولت ليبيا من بلد يعتمد على المعونات الى بلد اقتصادي يعتمد بشكل كامل على مورد واحد الا وهو النفط (مفتاح، 2017).

كانت ليبيا قبل اكتشاف النفط تعاني من ضعف في التنمية الاقتصادية، خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي. ففي القطاع الزراعي تعتبر الاراضي الليبية رديئة النوعية، كما أنها تفتقر الى المياه نتيجة سوء الظروف الجوية فيها. اما في القطاع الصناعي، فكانت عملية التصنيع محدودة بسبب قلة توفر المواد الخام، اضافة إلى نقص الأيدي العاملة الماهرة، وضيق السوق المحلي، وعدم وجود خبرات وقدرات على معالجة المنتج. فلم يكن الاقتصاد قادراً على توفير الاستثمارات اللازمة لتغيير تخلف البلد نحو التقدم حتى تم اكتشاف النفط (Masoud, 2013).

تم اكتشاف النفط في ليبيا عام 1958 وبدأ الإنتاج عام 1961م، ودفع انتاج النفط بالاقتصاد الليبي إلى أن يكون اقتصاداً نامياً ومفتوحاً جل اعتماده على النفط، فبفضل التدفقات الرأسمالية الكبيرة التي نتجت بسبب تصدير النفط خاصة بعد ارتفاع اسعاره اوائل السبعينات من القرن الماضي، حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو كبيرة وارتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار ونصيب الفرد الاجمالي الذي وصل إلى أرقام لم تحققها أي من دول العالم عدا في بعض الدول النفطية الخليجية خاصة خلال الفترات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في اسعار النفط (محفوظ، 2012).

وقد اعتمدت الدولة الليبية على النفط المكتشف كمصدر رئيس في اقتصادها حيث بات تصدير النفط الخام يشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، وأصبح يساهم بنحو 95 في المائة من

عائدات التصدير، أي ربع الناتج المحلي الإجمالي تقريبا، وهو ما يمثل 60 في المائة من أجزء القطاع العام. (Edweib et al, 2013).

السياسة النقدية والمصرفية والتضخم في سعر الصرف

إن التقييم الفعال لدور السياسة النقدية والمصرفية وأثرها في النشاط الاقتصادي يحتاج إلى معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم فيها هذه السياسة وتنفّذ، إذ أن هذه البيئة تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي يتم استخدامها، إضافة إلى آلية عملها، وأفضل الطرق لتحقيق هذه الأهداف. ومن خلال هذه القاعدة العامة فإن السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا جاءت استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، كما مرت بعدد من المراحل التي استوجبتها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

وقد شهد الاقتصاد الليبي، في الفترة السابقة، تغييرات كبيرة ومتزايدة في العديد من المؤشرات الاقتصادية، كمعدل التضخم، وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، الأمر الذي عمل على زيادة الاهتمام بتلك المؤشرات والوقوف على أدائها وعلاقاتها المتبادلة، وبعدها استهداف تحقيق مؤشرات حقيقية تقوم على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (شنبيش، 2013).

وأشار (مصرف ليبيا المركزي، 2010) إلى عدة اجراءات تقوم بها السياسة النقدية والمصرفية منها:

أولاً، السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة بالإضافة إلى السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تابعة لها في ليبيا.

ثانياً، اصدار بعض القوانين والتشريعات التي تتعلق بمختلف القضايا والاحكام التي تعمل

على توسيع قاعدة الملكية، وخلق قاعدة انتاجية، وتفعيل حركة النشاط الاقتصادي.

ثالثاً، قام مصرف ليبيا المركزي خلال عام 1990 وحتى نهاية عام 2001 بتنفيذ برنامج

عرف باسم سعر الصرف الخاص المعلن.

رابعاً، تم رفع قيمة الدينار الليبي تدريجياً خلال الفترة 1999-2001 بموجب سعر

الصرف الخاص المعلن مصحوباً بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي.

خامساً وأخيراً، في بداية عام 2002 تم تعديل وتوحيد اسعار الصرف للدينار الليبي وذلك

لتخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001.

الاقتصاد الليبي خلال الفترة التي حكم فيها الرئيسي معمر القذافي 1969-2010

امتدت فترة حكم الرئيسي معمر القذافي فترة تزيد على 4 عقود حيث كانت من نهاية عام

1969 حتى بداية عام 2011 بعد ان تمت الاطاحة به من خلال الثورات وفترة الربيع العربي التي

شهدتها بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا وتونس واليمن وغيرها. وشهد الاقتصادي الليبي

خلال فترة حكم الرئيس السابق عدة تغيرات وتحولات فيها، نبرزها كما يلي (Fargani, 2013):

أولاً: الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-1980

تطور الاقتصاد الليبي ونما وفقاً لفلسفة الرأسمالية من عام 1970 حتى 1980. ففي هذه

الفترة، قامت الحكومة الليبية بتغيير فلسفة الدول في التخطيط وعملت على إعاقه القطاع الخاص

لصالح القطاع العام، وذلك على الرغم من ازدهار القطاع الخاص في اوائل السبعينات من القرن

العشرين بمعدل نمو أكبر بكثير مما كان متوقفاً في نهاية عقد الستينات من ذلك القرن، وأصبح

النظام الجديد مناصراً للاشتراكية، حيث، وتماشياً مع هذا الاتجاه المتغير، شرعت الحكومة في

اتخاذ عدة تدابير للتعجيل بوتيرة التحول وبدأت سياسات الاعتماد على الذات، ولا سيما فيما يتعلق

بالاكتفاء الذاتي من الغذاء. في هذا الصدد وعلى الرغم من أن الاشتراكية في العالم الثالث تعني أشياء مختلفة لدول مختلفة، ففي ليبيا كان معنى الاشتراكية يعد توسعاً للقطاع العام وتقليصاً للقطاع الخاص.

لقد واجه الاقتصاد الليبي، منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، تغييرات جديدة، هدفت إلى إصلاح الاقتصاد من كونه اقتصاداً سوقياً إلى اقتصاد اشتراكي، فقد تم إدخال أول هذه التغييرات في عام 1975، عندما بدأت الحكومة الليبية عملية تأمين التجارة الخارجية. وقد حلت الوكالات الحكومية والشركات العامة محل القطاع الخاص في استيراد معظم السلع والخدمات وتداولها. وتم تعزيز دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (1970-1976). وتم التدخل الحكومي المباشر في جميع القطاعات غير النفطية على أمل زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع والخدمات من خلال المشاريع التي تديرها الحكومة. لذلك، خلال السنوات الأولى من السبعينيات من القرن العشرين، تعايش القطاع العام مع القطاع الخاص. واستمر القطاع الخاص في الازدهار واستفاد كثيراً من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف. ومع ذلك، بدأت الحكومة تشديد قبضتها على الاقتصاد ككل في النصف الثاني من فترة السبعينات من القرن العشرين. وفي الفترة من 1977-1980 حيث ألغت الحكومة دورها في تجارة الجملة والتجزئة، ومن ثم واصلت بالتخطيط الحكومي ولكن باستراتيجية مختلفة (Fayad, 2000).

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال العامين 1970-1977 فترة مزدهرة نتيجة إنتاج النفط، حيث أصبح الاقتصاد الليبي في وفرة مالية بسبب الزيادة في عائدات النفط نتيجة لازدهار الذي حدث في أسواق النفط العالمية، حيث أشار إلويفيلي (Elwerfelli, 2016) إلى أنه خلال اعوام 1970-1980، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في البلاد لأكثر من 11,000 دولار أمريكي، ليعد خامس أعلى دخل للفرد في إفريقيا، في حين أصبح مؤشر التنمية البشرية الأعلى في أفريقيا وأكبر

من المملكة العربية السعودية. وتحقق هذا دون الافتراض من مؤسسات القروض الأجنبية، كما جعل ليبيا خالية من أي ديون. وتم بناء النهر الصناعي العظيم الذي سمح بسهولة وصول المياه العذبة إلى أجزاء كبيرة من البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم المالي للمنح الدراسية الجامعية وبرامج العمل.

وفيما يتعلق بالنظام المصرفي فقد اشار (مصرف ليبيا المركزي، 2010) الى انه في عام 1970 قد وضع قانون من قبل مصرف ليبيا المركزي رقم (153) يتعلق بتأميم الحصص الاجنبية في المصارف التجارية الليبية واعادة تنظيمها، ومن ثم وضع قانون في عام 1971 رقم (63) يتعلق بتعديل بعض احكام قانون المصارف السابقة. كما قام المصرف في عام 1970 بتخفيض نسبة السيولة العامة من 25% والتي حددت في عام 1966 الى 15% وذلك لتمكين المصارف التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع في تقديم الائتمان. كما قام المصرف بتحديد نسبة الفائدة على القروض العقارية الممنوحة بما عرف بالتطوير العمراني لتصبح بواقع 5.5% بداية من عام 1973 حتى عام 1975. وفي عام 1976 صدر قانون من البنك المركزي الليبي يدعو إلى خفض نسبة الفائدة على القروض الاسكانية الى 4% سنويا، وبعدها صدر قانون اعفاء رصيد القروض العقارية للمواطنين، لغرض الإقامة وتمليك المساكن الخاصة، من جميع الفوائد بتاريخ 1976/4/21.

اما في الفترة 1977-1980 فقد خضع الاقتصاد الليبي، لإعادة التدرج في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الهام، وكان لذلك آثار سلبية على الأداء الكلي للاقتصاد بأكمله. هذه الآثار غير المواتية التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال صدمات سوق النفط العالمية في 1977-1980، وقعت بسبب الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق. وعلاوة على ذلك، في هذه المرحلة، لوحظ عدم الاستقرار والتذبذب، الذي حدث في الاقتصاد بأكمله بسبب تدخل الحكومة الذي سبب حالة

من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد وقد أدى ذلك إلى تردد المستثمرين في المشاركة في النشاط الاقتصادي (Ruhaet, 2013).

ثانياً: الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-1990

شهدت هذه الفترة تذبذباً في اقتصاد الدولة الليبية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مما جعل الحكومات الليبية تقوم بوضع خطط اقتصادية للبلاد، أعطت، خلال الفترة 1980-1985، الأولوية للقطاع الصناعي حتى تتمكن من القيام بدور حيوي. وكانت الفكرة الرئيسية هي تقليل الاعتماد على النفط، ومعالجة البطالة، وتقليل الاعتماد على السلع المصدرة. وكانت خطة لبناء أساس صناعي محلي. لذلك، صممت الحكومة التنمية الاقتصادية من 3 إلى 5 سنوات الخطط التي تتمثل أهدافها الرئيسية في الآتي (Masoud, 2013):

أولاً: عمل تصميم هيكلي للاقتصاد الليبي للاهتمام بالقطاعات الصناعية والزراعي.

ثانياً: خفضت قطاع النفط تدريجياً واقتصرت صادراته لضمان توفير الاحتياجات للقطاعات الأخرى.

ثالثاً: الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الصناعية والزراعية اللازمة.

رابعاً: إقامة الصناعات اعتماداً على النفط والغاز الطبيعي للاستثمار في الأنشطة الموجهة للتصدير.

خامساً: إيجاد فرص عمل للمواطنين والحد من العمالة الأجنبية.

وخلال هذه الفترة فإن أسعار الصادرات النفطية تمثل دليلاً مهماً في التأثير على برامج التنمية الاقتصادية، إذ أنه خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين، عندما أدى فائض العرض من النفط في الأسواق العالمية إلى انخفاض أسعاره لحد الانهيار، فقد انخفض سعر النفط الليبي في الفترة 1981-1986 من 41 دولار إلى 9.63 ، وبقي هذا الحال حتى عام 1989، إذ بلغ

سعر النفط في هذا العام 10.13 دولار للبرميل، وقد أدى ذلك الانخفاض في سعر النفط إلى تراجع إيرادات تصدير النفط إلى درجة عجزت فيه الدولة الليبية عن القيام بأعباء العملية التنموية (مهني، 2016).

وأشار (مفتاح، 2017) إلى أن ليبيا خلال هذه الفترة 1980-1990 قد وُضعت تحت طائلة العقوبات الدولية التي قادتها الولايات المتحدة والتي تضاعفت مع فترة التسعينات من القرن العشرين، وذلك نتيجة للقضية التي عرفت بقضية لوكيربي، والتي ترتب عليها حصار اقتصادي خانق على الدولة، وحظر الطيران، وعقوبات أخرى، حدثت من حركة التنمية الاقتصادية، وأوقفت الخطط التنموية في البلد.

ثالثاً: الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2000

وفقاً لشنبيش، (2013) فقد حدث خلال هذه الفترة تضخم في سعر صرف الدينار الليبي سببه الحصار الاقتصادي الذي حصل تجاه عدد من الدول مثل العراق وكوريا من قبل أمريكا، وأدى ذلك إلى تباطؤ الاستيراد والتصدير وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع في الأسعار، وهو ما حدث مع الدولة الليبية خلال هذه الفترة. وقد تزايد معدل التضخم السنوي مقاساً بالرقم القياسي للأسعار من 11.6% عام 1995 إلى 13.2% عام 1997 ليسجل تباطؤاً في العامين 1998-1999. كذلك ان الرقم القياسي للأسعار قد شهد ارتفاعاً خلال الفترة 1995 إلى 1999 حيث سجل 127.9 نقطة، ثم في عام 2000 قد انخفض ليصل إلى 124.2 واستمر في الانخفاض إلى عام 2003 ليصل إلى 100. وفيما يتعلق بصادرات الدولة الليبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، فخلال الفترة 1990-2000، حيث كانت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تصل إلى 100% في أغلب

سنيّ تلك الفترة، كما سجلت الصادرات النفطية اهمية نسبية عالية في الناتج المحلي الاجمالي في تلك الفترة كذلك. وضآلة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. كما ان قيمة الصادرات غير نفطية ليست مستقرة، فقد بلغت حوالي 180 مليون دينار لبيبي في عام 1990 وانتهت بقيمة 230 مليون دينار لبيبي في عام 2000. وأن قيمة الصادرات النفطية بالرغم من انها مرتفعة الا انها غير مستقرة فقد بلغت حوالي 3034.5 دينار لبيبي في عام 1990 حتى انتهت بقيمة 5930 مليون دينار لبيبي في عام 2000. كما ان قيمة الصادرات الاجمالية خلال تلك الفترة كانت متذبذبة، ويتوضح ذلك من خلال عدم استقرار نسبة هذه الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي، ويعود سبب ذلك الى عد استقرار الصادرات النفطية بسبب التقلبات في سوق النفط العالمية (مهنى، 2016).

ويرى الباحث أن تلك الأرقام تشير الى عدم نجاح الإدارة في لدولة الليبية في توظيف سياستها الخارجية بما يخدم مصالحها الاقتصادية، فقد لعبت السياسة الخارجية في تلك الفترة دوراً أدى الى تدهور في الواقع الاقتصادي الليبي الذي لم يتمكن من إيجاد البديل الاقتصادي المناسب للحد من الأثر السلبي لسياسات الدولة الخارجية.

رابعاً: الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2010

ظلّ النفط ومشتقاته يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية خلال الفترة (2000-2010)، إذ تشير البيانات إلى استحواذهما على النسبة الأعلى من الصادرات، فقد شكلت ما نسبتهما 95% من الصادرات في العام 2002 مما يضيف على هذه الصادرات صفة الأحادية (محفوظ، 2012).

وقد قامت الحكومة الليبية خلال عام 2003 بمحاولات لتوجيه عوائد النفط نحو التنمية الاقتصادية في الدولة، فقد تم اعداد الخطط الاقتصادية الحكومية التي هدفت الى تحقيق تنوع

الهيكل الاقتصادي وتوفير موارد بديلة للنفط، وتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي وطني، وتحسين مستوى المعيشة، والعدالة في توزيع الدخل، وتطوير البنية التحتية، وتوازن التنمية المكانية. كما حاولت التوسع في التصنيع، واعطاء اهمية للتوسع في الزراعة، وقد حققت الاكتفاء الذاتي الغذائي، بالإضافة الى زيادة كفاءة وانتاجية عوامل الانتاج، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، وتوفير السكن، بالإضافة الى عديد الامور الاقتصادية الاخرى (الامم المتحدة، 2004).

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ سعر النفط في الارتفاع، وسجل أرقاماً قياسية جديدة، ففي عام 2006 وصل سعر برميل النفط الى 70 دولار، وقد أدى ذلك الى زيادة إيرادات الدولة، وزادت التنمية الاقتصادية فيها (مهنى، 2016). ورغم تلك الخطط فقد بقي الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط حيث، ووفقاً للدراسات والتقديرات المحلية والدولية "المتوافقة"، فإن النفط شكّل في ليبيا عام 2010 نحو 94% من عائدات النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية، و30% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت ليبيا تنتج 1.65 مليون برميل يوميا من معدل احتياطي قدره 41.5 مليار برميل، وكانت تعتمد في خطة 2011 زيادة إنتاجه بحوالي 3 ملايين برميل يوميا، وكان معدل دخل الفرد في تلك الفترة 4400 دينار ليبي وهو ما يعادل (3329.8) دولار امريكي. وكان إجمالي الناتج اليومي يقدر بحوالي 160 مليون دولار، ولم يتجاوز معدل التضخم: 1.77 %، وتقدر الصادرات بما يزيد عن 23.8 مليار دولار، فيما لا تتجاوز الواردات 6.3 مليارات دولار، بمعنى أن الفارق في الميزان التجاري حقق فائضا يقدر بحوالي 17.5 مليار دولار لصالح خزانة الدولة الليبية (مفتاح، 2017).

وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً من 27135 مليون دينار عام 2000 إلى

50225 مليون دينار عام 2008 ، مما يؤكد وجود اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة إلى

أخرى، بما يوضح مدى الاختلال في معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي

الإجمالي مما نتج عنه وجود الاقتصاد في حالة عدم استقرار نقدي مما دفع الأسعار نحو الارتفاع. ومن تتبع الجدول يتبين معامل سجل أكبر قيمة له وصلت إلى 45.1% عام 2008 موضحاً الفرق الكبير للاستقرار النقدي في التطور الحاصل للكتلة النقدية، مقارنة بتطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الثابتة. كما أنه قد ظهر انكماش في بعض السنوات في قيمة انخفاض معدل نمو كمية النقود والتي أخذت قيماً سالبة في بعض السنوات (شنيش، 2013).

وأشار (مصرف ليبيا المركزي، 2010) انه في إطار السياسة النقدية، فقد تم في عام 2005 تشكيل لجنة للسياسة النقدية تتولى وضع الاطار العام للسياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي بما يضمن تحقيق الاهداف، ومعرفة المسائل المتعلقة بأداء السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي. وقد رفعت اللجنة توصيات الى مجلس الادارة لاتخاذ بعض الامور المناسبة. كما بين مصرف ليبيا المركزي ان الحاجة تطلبت تقليل التباطؤ الزمني بين اصدار التوصيات، واتخاذ القرارات مما دعا مجلس الادارة الى تفويض رئيس اللجنة في اصدار القرارات في المسائل التي تتفق بشأنها مع لجنة السياسة النقدية.

ويلاحظ من الأرقام أنه على الرغم من الوفرة الاقتصادية والفائض في الميزان التجاري الليبي إلا ان تلك الثروات لم تنعكس بشكل إيجابي على البنية التحتية للدولة وعلى معدل دخل الفرد الليبي (3329.8) دولار امريكي، الذي بقي على مستويات منخفضة مقارنة بحجم الفائض التجاري الهائل.

وبحسب (الساعدي، والبصير، 2013) فإن الدولة الليبية لم تتمكن من توجيه الاقتصاد الليبي نحو النتائج المرجوة ولم تحقق التنمية المنشودة كما أنها لم تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية حيث أن الخطط والسياسات المالية لم تحقق أهدافها ولم تساهم في حل مشكلات الفقر والبطالة.

ومن الجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من المؤشرات الجيدة التي يتميز بها النشاط النفطي وغير النفطي، وانخفاض معدلات التضخم حوالي 5.5% في عام 2010، فإن الكثير من الليبيين كانوا يعانون من تدهور احوالهم المعيشية حيث تبين التقديرات ان معدل البطالة لعام 2011 وصل الى حوالي 19.5% في حين ان الفقر بلغ مستوى كبيراً. وهذه احدى الاسباب التي ادت الى حدوث تلك الثورات على حكم الرئيس معمر القذافي (شونوف وآخرين، 2016).

ويرى الباحث أنه على الرغم من الوفرة الذي تمتع بها النظام الاقتصادي الليبي إلا أنه لم يتمتع بالقوة الاقتصادية المستقرة وذلك لإعتماده على النفط ولعدم وجود خطط اقتصادية تنموية تعمل على تنويع مصادر الدخل للدولة، وقد تم توجيه الواردات الاقتصادية بشكل رئيس للحلقات المحيطة بالرئاسة والنظام السياسي دون الاهتمام بالمواطن الليبي، مما أدى الى تدهور الأحوال الاقتصادية للمواطنين الليبيين على الرغم من الواردات الكبيرة للدولة.

المبحث الثاني

الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي

2011-1969

لا تستطيع أية دولة في المجتمع الدولي أن تتعامل مع الدول الأخرى دون استخدام وسائل وأدوات متاحة لها، وتلك الأدوات تستخدم من أجل تحقيق وتنفيذ الأهداف والخطط للسياسة الخارجية لأي وحدة دولية، فالهدف يعد بعداً عاماً متضمناً للسياسة الخارجية في مخرجاتها، وذلك باستخدام عدد من الأدوات من أجل تنفيذه، ولو تتبعنا الأدبيات التي تناولت السياسة الخارجية نرى أن هناك اختلاف في تقسيم تلك الأدوات، وهو ما يشكل أثراً على ما تم تناوله لأدوات السياسة الخارجية، إذ انها تختلف في استخداماتها من دولة لأخرى.

وتعتمد الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها السياسة الخارجية الليبية من أجل تحقيق أهدافها على حجم موارد وإمكانات متاحة لها، وعلى مدى حاجتها لهذه الموارد، وإذا ما عرفنا الأدوات الاقتصادية فإنها تعد مقدرة الدولة الليبية على استغلال الإمكانيات الاقتصادية بشكل صريح أو ضمنى لدعم الأهداف المرجوة من سياستها (البليعي، 2009: 70).

وتعد المساعدات الخارجية كأداة هامة من أدوات السياسة الخارجية، إذ لا تمر مفاوضات بين الدول إلا وتحتوي على تقديم مساعدات لأحد أطراف الدولة المتفاوضة، سواء كنت عبر مساعدات صور اقتصادية مثل القروض أو الهبات، أو في شكل التبادلات الثقافية أو البشرية من أجل توفير الأيدي العاملة والخبرات الهامة من ذوي الكفاءة في كافة المجالات من قبل دولة أخرى. لذلك اعتمدت الدولة الليبية على أسلوب المساعدات الاقتصادية في سياستها الخارجية مع تلك

الدول. وانتهجت وسائل محددة في استخدامها لتلك المساعدات مثل المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية وغير ذلك من الأمور (المودي، 2011: 39)

ويعد النموذج الأساسي لصناعة السياسة الخارجية هو ذلك النموذج الذي يكمن في التحليل العقلاني الاستراتيجي والقائم على التصور التقليدي للسياسة الدولية في كيفية تحقيق مصالحها القومية، حيث إن السياسة الخارجية لمعظم الدول تنشأ تلبيةً لتحقيق المصلحة القومية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول (وهيب، 2010: 52).

وتمثل عملية صنع قرار السياسة الخارجية الخيارات التي يتخذها الأفراد والجماعات والتحالفات والتي تؤثر على تصرفات الدولة اتجاه العالم الخارجي، وعادة ما تتسم قرارات السياسة الخارجية بالمخاطرة العالية (Mintz & DeRouen, 2010).

وبالنسبة إلى ليبيا فقد استمدت توجهات السياسة الخارجية الليبية من منطلقات الثورة التي كانت في العام 1969 حيث أكدت على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي الحرية، والاشتراكية، والوحدة، وهنا قام الرئيس القذافي بإنهاء وجود القواعد الأمريكية المتواجدة في الأراضي الليبية، كما قام بتأميم الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا، وهو ما مثل بداية التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة. وقد اتجهت ليبيا نحو إقامة بعض الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع المعسكر السوفيتي، وامتدت هذه العلاقات حتى إلى المجال العسكري من خلال تزود ليبيا بالسلح من الاتحاد السوفيتي، لتحقيق أهدافها الخارجية والتي منها مساندة الحركات الثورية، والاستعداد لأي هجوم محتمل وخاصة من الغرب وتحديداً أمريكا (سمير، 2011: 40).

وبحسب ما ذكرت عبيد (2012: 34) فقد تعرضت ليبيا كالعديد من البلدان العربية ودول شمال افريقيا إلى تسونامي التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي، حيث كانت خاضعة لحكم معمر القذافي لما يقارب 42 عاماً، سيطرت خلالها القبلية على أساس العملية السياسية بالشكل الذي أدى إلى منع أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وانفراد معمر القذافي وأفراد قبيلته في إدارة الحكم الى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وأفراد عائلته.

وأوضحت حياة، وآخرون (2016: 20) أن النظام السياسي الليبي قد واجه بعد عام 1969 مجموعة من التغيرات، حيث تم إلغاء النظام الملكي والتوجه إلى النظام الجماهيري، وقد لعبت شخصية معمر القذافي دوراً مهماً في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستوى الداخلي والخارجي، فبعد أحداث الفاتح من سبتمبر من نفس العام والتي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الودويين (الاحرار) بقيادة معمر القذافي تم الغاء الملكية في ليبيا، وعرف النظام السياسي تحولات جذرية خاصة من حيث مؤسساته، وكان هذا عبر مرحلتين هامتين وهما:

- المرحلة الأولى: من 1969-1976:

في هذه الفترة عرف النظام السياسي الليبي ظهور مؤسسات جديدة تأثرت بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

- 1- مجلس قيادة الثورة: يمثل السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية والذي تم تأسيسه بقيادة الرئيس القذافي حيث اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة (عبيد، 2012: 41).

2- مجلس الوزراء: والذي كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا ويتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة.

3- اللجنة الشعبية: وهي اللجان التابعة للقذافي والتي جاءت بعد إعلان الثورة الشعبية عام 1973 والتي شكلت جزءاً مما أسماه النظرية العالمية الثالثة، وقد ورد بيان الديمقراطية المباشرة في الكتاب الأخضر الذي كتبه الرئيس القذافي (شرقية، 2010).

4- الاتحاد الاشتراكي العربي: تأسس في عام 1971 كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزباً سياسياً حيث تقوم فلسفة هذا التنظيم على انه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة.

5- السلطة القضائية: والتي قام بتشكيلها مجلس قيادة الثورة وهي بمثابة لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشريعة الإسلامية.

- المرحلة الثانية: من عام 1977 إلى غاية 2011:

تم الإعلان عن قيام ما يسمى بسلطة الشعب عام 1977، حيث أصبحت السلطة العليا المخولة بوضع التشريعات، والتي من ضمنها صنع السياسة الخارجية، اذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بكاملها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة منها: المؤتمرات الشعبية الاساسية، المؤتمرات الشعبية غير الاساسية، الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، اللجان الشعبية، مؤتمر الشعب العام، اللجان الثورية، المؤسسة القضائية، المؤسسة العسكرية، والمؤسسة الإعلامية (سمير، 2011: 46).

صناعة السياسة الخارجية الليبية:

تتسم عملية صناعة السياسة الخارجية بالتعقيد لتفاعل وتداخل معطياتها بصورة دينامية، حيث تختلف هذه العملية من دولة الى أخرى حسب تركيب النظام السياسي لكل دولة، إلا أنه رغم هذا الاختلاف فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية حيث يشارك في صناعتها عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، ويتم التوصل الى مفاهيم متقاربة ووجهات نظر موحدة بقدر الامكان من أجل اتخاذ القرار السياسي (الوريكات، 2016).

وكما أشار سمير (2011) فإن دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث بشكل عام والسياسة الخارجية الليبية بشكل خاص تؤكد أن فهم مختلف التحولات التي ميزت هذه السياسات وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة تعتمد أساساً على تحديد مختلف المحددات المحيطة بظاهرة السياسة الخارجية لهذه الدول ومن ثم التركيز على دراسة البيئة المؤسسية التي من خلالها يمكن تحليل طبيعة القرار الخارجي وخلفيات صناعته، ومن محددات السياسة الخارجية الليبية الآتي:

- أولاً: الموقع الجغرافي: يشمل هذا المحدد مجموعة من العناصر أهمها الموقع والمساحة والتضاريس والثروات، وتؤثر هذه العناصر في السياسة الخارجية بشكل مباشر في كونها تحدد نوعية الخيارات ومدى الفرص المتاحة أمام صانعي القرار السياسي الخارجي، وتمتلك ليبيا أعلى نسبة ممكنة من طول الساحل إلى مساحة الأرض، وتقتصر حدودها على رسم النطاق المتوسط بالتقريب، حيث لا يوجد هناك فواصل مع مصر وتونس، وتبلغ مساحتها 1.760.000 كم² وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95 % من إجمالي المساحة (حمدان، 1996: 35).

- ثانياً: النفط: تحتل ليبيا المرتبة الرابعة في إفريقيا من حيث إنتاج النفط الخام بعد نيجيريا، الجزائر، أنغولا، حوالي 3/2 من إنتاج النفط وما يشكل نسبة 80% من الاحتياطات، حيث بلغ احتياطي النفط المؤكد فيها 4.47 بليون برميل، محتلة بذلك المرتبة الرابعة في إفريقيا وتمثل 4.3% من الاحتياطات الإجمالية (عقابي، 2015: 54). وبحسب سميير (2011) فقد أتاح النفط أدور جديدة في السياسة الخارجية الليبية من خلال بروز أهداف جديدة على المستوى الإقليمي وعلى الصعيد الدولي حيث أن النفط الليبي أخرج ليبيا من دائرتها الضيقة التي وضعت فيها نفسها قبل الثورة 1969 إذ لعبت ليبيا دوراً جديداً في إفريقيا من خلال تقديم المساعدات الخارجية لها.

علاقة ليبيا مع دول الجوار:

أولاً: العلاقات الليبية العربية:

انطلقت العلاقات الليبية العربية على ضوء المبادئ المعلن عنها عند قيام الثورة عام 1969 حيث أعلن القذافي أن الثورة الليبية تحمل رسالة الأمة العربية إلى العالم وأنها تعبر عن ضميرها، ومن أجل نشر تلك الرسالة في أنحاء العالم دعت ليبيا إلى عقد مؤتمرات دولية فوق أرضها ليشاهد الحاضرون ما حققته الثورة من إنجازات وحتى تتجاوز العزلة التي فرضتها عليها الحقبة الاستعمارية، وبعد أن تسلمت القيادة الثورية الجديدة دفة الحكم في توجيه ليبيا لاستغلال مكانها الطبيعي كجزء فاعل في جسد الأمة العربية، عملت من أجل توحيد الأمة العربية وجمع شمل العرب (اسماعيل، 2014: 41).

وكانت أول وثيقة وحدوية وقعت عليها ليبيا بعد قيام الثورة في عام 1971 وهي وثيقة قيام اتحاد

الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا، ثم في عام 1972 وقعت ليبيا ومصر وثيقة

الوحدة والتي أعلن بموجبها قيام الوحدة الكاملة بين القطرين، وفي عام 1973 وضع ميثاق حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر والذي عبر عن التزام البلدين بإقامة وحدة شاملة، وفي عام 1974 تم التوقيع على إعلان ميثاق بين ليبيا وتونس، والذي تم بموجبه إعلان الجمهورية العربية الإسلامية، إلا أن هذا الاتحاد رفض من قبل القيادات التونسية، ولم يستمر لأكثر من يوم واحد (سمير، 2011: 70).

ثانياً: العلاقات الليبية الغربية:

اتسمت علاقة ليبيا بالدول الغربية بالتوتر خاصةً مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول الرئيس معمر القذافي الى الحكم عام 1969، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا في أمور عديدة من حيث الاختلاف الإيديولوجي والإصرار على الدعوة للوحدة العربية ومقاومة الاستعمار والصهيونية في فلسطين وكذلك مساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الإنتاج، ومد يد العون والمساعدة لحركات التحرر الوطنية، وانتهاءً برفض ليبيا لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، والذي أدى بدوره إلى تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى درجة السفراء وهو مطلب ليبي - إلا إذا وافقت ليبيا على شرطين هما: تأييدها للخطوات السلمية في الشرق الأوسط ووقف الإرهاب، وقد اتجهت العلاقات الأمريكية الليبية نحو المقاطعة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حتى وصلت الى حد إغلاق السفارة الأمريكية في العاصمة الليبية في أيار 1980، والذي أدى الى خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (عبيد، 2012: 47).

وفي فترة السبعينيات وبداية الثمانينات اتجهت ليبيا نحو إقامة بعض الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع المعسكر السوفيتي، رغم إعلانها عدم الانتماء إلى أي من الكتلتين، إذ امتدت هذه العلاقات حتى إلى المجال العسكري من خلال تزويد ليبيا بالسلاح من الاتحاد السوفيتي حيث كان اتجاه ليبيا لعملية التسلح في إطار تحقيق أهدافها الخارجية منها مساندة الحركات الثورية، وأنت عملية التسلح هذه في إطار الاستعداد لأي هجوم محتمل وخاصة من الغرب وتحديداً أمريكا وحتى إسرائيل نظراً للمواقف الليبية اتجاه تلك الدول، وهو ما رفع ميزانية الدفاع الليبية مستفيدة من توافر العوائد البترولية حيث بلغت عام 1975 حوالي 203 مليون دولار ثم تضاعفت في عام 1980 إلى 448 مليون دولار، الأمر الذي أقلق أمريكا من جهة والدول الغربية من جهة أخرى وخاصة تلك التي تقع على ضفة البحر المتوسط وبالتالي قريبا الجغرافي من ليبيا (سمير، 2011: 77).

ويرى الباحث أن السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1969، جمعت بشكل ملحوظ ما بين أدواتها من خلال المبادرات والاستجابات، خاصة على المستوى القومي والإقليمي، وقد مكن الموقع الجغرافي للدولة الليبية وهو الذي يعد أحد المنافذ الشمالية على البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، بالإضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، من أن تواجه مبادرات عدة من الدول الأخرى للتوجه نحوها، خاصة أن موقع ليبيا الجغرافي ووفر النفط فيها، لعب دوراً هاماً كأداة اقتصادية في السياسة الخارجية الليبية.

الفصل الخامس

الخاتمة النتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

تبحث هذه الدراسة دور الاقتصاد في تشكيل السياسة الخارجية للدول "دراسة حالة ليبيا" وذلك من خلال خمسة فصول، تناول الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها واشتمل على المقدمة، ومشكلة الدراسة، وفرضية الدراس، وأسئلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وحدودها ومحدداتها ومصطلحاتها، والإطار النظري، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة. أما الفصل الثاني فتناول أهمية الاقتصاد في بناء الدولة من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول: ماهية الاقتصاد السياسي، وسياسة الاقتصاد للدولة، وتناول المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية وأثرها على الوزن السياسي للدولة، وتناول الفصل الثالث: الأدوات الاقتصادية والسياسية الخارجية للدولة من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول: ماهية الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية للدولة. أما المبحث الثاني فتناول: دور الأدوات الاقتصادية الفاعلة في توجيه السياسة الخارجية لدولة. وتناول الفصل الرابع: السياسة الاقتصادية الليبية ما بين عامي 1969-2011 من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول: المقومات الاقتصادية الفاعلية في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي (1969-2011) وتناول المبحث الثاني: الأدوات الاقتصادية الفاعلة في السياسة الخارجية الليبية ما بين عامي (1969-2011). واختتمت الدراسة بفصلها الخامس والأخير والذي اشتمل على الخاتمة والنتائج والتوصيات.

كما تمكنت الدراسة من الإجابة عن أسئلة الأسئلة واختبار الفرضية وكالاتي:

1- أجابت الدراسة عن السؤال الأول والذي ينص على : ما الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول؟ وقد تبين أن الأدوات الاقتصادية تعد وسيلة هامة لصناعة السياسة الخارجية، واحتلت مكانة متقدمة وهامة في العلاقات الدولية المعاصرة، وجاءت تلك الأهمية من عاملين؛ الأول: احتلال الأمن الاقتصادي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات والأنظمة السياسية والثاني: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول. وأن النفط والمساعدات الخارجية من أهم الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول؟

2- أجابت الدراسة عن السؤال الثاني والذي ينص على: ما دور الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول؟ وقد تبين أن: العامل الاقتصادي يعد من المؤثرات التي لها فاعلية في العلاقات الدولية وسياسة أي دولة خارجية، ويرتبط ذلك بالإمكانيات الاقتصادية الوطنية والثروات والطبيعية وكافة المنتجات الصناعية والزراعية وكيفية استخدامها.

3- أجابت الدراسة عن السؤال الثالث والذي ينص على: كيف وظفت الدولة الليبية الأدوات الحاكمة للاقتصاد في سياستها الخارجية ما بين عامي 1969-2011؟، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي قد تطور ونما وفقا لفلسفة الرأسمالية من عام 1970 حتى 1980. كما واجه الاقتصاد الليبي، منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، تغييرات جديدة، هدفت إلى إصلاح الاقتصاد من كونه اقتصادا سوقيا إلى اقتصاد اشتراكي، فقد تم إدخال أول هذه التغييرات في عام 1975، عندما بدأت الحكومة الليبية عملية تأميم التجارة

الخارجية ظلّ النفط ومشتقاته يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية خلال الفترة (2000-2010)، إذ تشير البيانات إلى استحواذهما على النسبة الأعلى من الصادرات.

4- تمكنت الدراسة من اختبار الفرضية والتي تنص على أن : هناك علاقة ارتباطية بين إدارة الإقتصاد في الدولة وبين تشكيل سياستها الخارجية وصناعاتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين إدارة الاقتصاد في الدولة وبين تشكيل سياستها الخارجية وصناعاتها، فكلما كان اقتصاد الدولة قوياً، كلما استطاعت أن تشكل سياستها الخارجية في ظل القوة.

ثانياً: النتائج:

بعد عرض الخاتمة توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- 1- أن الأدوات الاقتصادية احتلت مكانة كونها الأداة الهامة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات والأنظمة السياسية، وكون النفط والمساعدات الخارجية من أهم الأدوات الحاكمة للاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية للدول.
- 2- أن العامل الاقتصادي يعد من العوامل المؤثرة والتي لها فاعلية في العلاقات الدولية وسياسة أي دولة خارجية، ويرتبط ذلك بالإمكانيات الاقتصادية الوطنية والثروات والطبيعية وكافة المنتجات الصناعية والزراعية وكيفية استخدامها.
- 3- أن الاقتصاد الليبي قد تطور ونما وفقاً لفلسفة الرأسمالية من عام 1970 حتى 1980، ثم واجه ومنذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، تغييرات جديدة، هدفت إلى إصلاح الاقتصاد من كونه اقتصاداً سوقياً إلى اقتصاد اشتراكي.

4- هناك علاقة ارتباطية بين إدارة الاقتصاد في الدولة وبين تشكيل سياستها الخارجية وصناعاتها، فكلما كان اقتصاد الدولة قوياً، كلما استطاعت أن تشكل سياستها الخارجية في ظل القوة.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

- 1) ضرورة العمل على اتباع سياسات اقتصادية هامة من خلال الاعتماد على الاقتصاد المتبادل بين الدول، كونه هعامل من عوامل السياسة الخارجية، وأداة من الأدوات الهامة والرئيسية في السياسة الخارجية. .
- 2) بذل كافة الجهود الممكنة لتعزيز الإمكانيات الاقتصادية الوطنية والثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، ولذلك لدور تلك الأدوات الفاعل في التأثير على السياسة الخارجية الليبية .
- 3) العمل على تغيير السياسات الاقتصادية وتوجيه الثروة النفطية للتنمية المستدامة والتطوير في البنى التحتية، وتنويع مصادر الاقتصاد الليبية وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير الزراعة والصناعات، وتعزيز فرص الأسواق المشتركة.
- 4) العمل على تعزيز الاقتصاد الليبي من خلال تحسين العلاقات الخارجية مع المجتمع الدولي والدول العربية والإفريقية، بما يتوافق مع مصلحة الدولة الليبية العليا، وبما يؤهلها لتواكب الموقع الاقتصادي والسياسي الهام.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب:

البطراوي، كامل (2017). **أبحاث في الاقتصاد السياسي، النظرية الاقتصادية الكلية، عرض ومناقشة، القاهرة: دار بيبول للنشر.**

حتي، ناصيف يوسف (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط1). ص.179.**

حمدان، جمال (1996). **الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي.**

دان، تيم، كوركي، ميليا، سميث، ستيف (2016). **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. ترجمة: الخضراء، ديما، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**

دراسة مصرف ليبيا، (2010). **تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، منشورات مصرف ليبيا المركزي.**

السلمان، مهند بن عبد الملك، والبكر، أحمد بن بكر (2016). **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي. مؤسسة النقد العربي السعودي.**

سليم، محمد السيد (1984). **تحليل السياسة الخارجية. بروفيشنال للإعلام والنشر**

شرقية، إبراهيم (2010). **إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم (9)، مركز بروكنجز الدوحة.**

الشمري، وصايف (2012)، رياح التغيير في العالم العربي (2010-2012)، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة، دولة الكويت.

الشيب، هادي ورضوان يحيى (2017)، مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، ص 10.

صديقي، محمد نجاه الله (2009). تدريس علم الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الدولي. مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة-السعودية.

طلبة، مختار عبد الحكيم (2007)، مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية وبعض جوانب الاقتصاد الكلي و عوامل الإنتاج، جامعة القاهرة، ص 24.

العداري، تغريد (2013). مقومات الاقتصادية واثرها على الوزن السياسي للدولة، محاضرة أقيمت في جامعة بابل في 2013/11/13، كلية كلية التربية الاساسية، قسم الجغرافية.

العلي، (2017). المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

لويد، جنسن (1989). تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم،(عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض) ،ص 185.

محمود، صدفة محمد، ووشيح، نجوان فاروق (2007). دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العامة. المؤتمر الدولي للاستطلاعات الرأي العام و اتخاذ القرار النظرية والتطبيق.

النجفي، حسن (1977). القاموس الاقتصادي بغداد: مطبعة الإدارة المحلية - بغداد.

النعمي، أحمد نوري. (2009). السياسة الخارجية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

وزارة التعليم (2016)، العلوم الإدارية 2: مبادئ الاقتصاد، وزارة التعليم في السعودية.

الرسائل الجامعية:

أبو الهنا، رنا حسني (2008)، أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية (الأردن وماليزيا) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

أحمد، بوديسة (2015). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي 2011-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس.

اسماعيل، زروقي (2014). الدور الإقليمي الليبي اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

الاشخم، عبد الرؤوف محمد (2012). البعد العربي القومي للسياسة الخارجية الليبية والعلاقة بين النظرية والتطبيق (1969-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

بلحاج، نور الهدى (2014). أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر 2000-2009. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر.

ترفاس، نائلة (2017). البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الجرابعة، رجائي سلامة (2012). الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

حياة، شنوف و ياسين، غلاب ونور الدين، سعيدة (2016). في اثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

حيزية، هادف (2006). العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد-الجزائر.

روطان، فريدة (2016). دور الوحدة القرارية في عملية صنع السياسة الخارجية دراسة حالة: الوحدة القرارية في مفاوضات الملف النووي الإيراني فترة رئاسة حسن روحاني 2013-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس-.

رياض، حمدوش (2012). تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.

زروقي، اسماعيل (2014). الدور الإقليمي الليبي تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

الزهرة، حرمة فاطمة (2017). اثر عوامل البيئة الخارجية على رسم السياسة العامة في الجزائر 2011-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

سليمان، علي عبد الحميد (2015). جدلية العلاقة بين الإعلام والسياسة "وسائل الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية أنموذجاً". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

سمير، باهي (2011). تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية -دراسة للنموذج الليبي-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الصدقي، سعيد (2002). صنع السياسة الخارجية المغربية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الأول.

عائل، منال علي (2014). الإرهاب الاقتصادي الدولي: دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين-سورية.

العجمي، مبارك سعيد (2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

العجمي، مبارك سعيد (2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

العساف، فايز عبد الله (2010). الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجًا). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

عقابي، خميسة (2015). النفط في العلاقات الأمريكية-العربية: دراسة حالة الجزائر (1990 - 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

عمار، نوي (2010)، دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجماعي: دراسة حالة الجمعيات بولاية برج بوعريش، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة: جامعة منتوري، ص 24.

عمر، أميمة جعفر (2005). السياسة الخارجية الامريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الامريكي في أفغانستان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

فانوس، خالدة عبد الرحمن (2004). اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية-المحددات والآليات - 1986-1999م: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

العود، إياد خلف (2016). استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

محسن، آلاء محمد (2016). دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية: الرئيس فلاديمير بوتين أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

المشاقبة، أمين (2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

مهيدات، غازي (2005). اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، دراسة حالة الأردن والمغرب، 1989-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، اردن، الأردن.

المودي، جمعة عمر (2014)، المبادرات والإستجابات في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ص31.

ميمون، عبو (2016). الإستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغربية 2011-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة د.الطاهر مولاي- سعيدة.

الوريكات، معتز عبد اللطيف (2016). أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

ياسين، سعيدي (2016). التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران2.

اليحيى، عبد الرحمن عبدالله (2009). العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منكيثو-ولاية منيسوتا.

الصحف والدوريات:

بقة، الشريف، ومحلب، فايضة (2015). تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بروج بوعرييج وسطيف. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (2)، 159-131.

ثابت، محمد ربيع (2016)، مفهوم هيبة الدولة، *صحيفة الاهرام* (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 45584، 26 أيلول 2011).

حسان، ظافر (2010). دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، *مجلة دراسات دولية*، العدد 44: 156-139.

حقي، توفيق سعد (2012). التحديات المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية، *مجلة العلوم السياسية*، 12(45)، بغداد.

الرمضاني، مازن (1979). عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد الثاني، 2(2).

السعيد، خويلدي (2013). أجهزة (آليات) النظام الاقتصادي الدولي. *دفاتر السياسة والقانون*، (9)، 363-331.

السعيد، سعد، والاقواتي، بسمة خليل (2014). دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دراسة نظرية). *دراسات دولية*، (50)، 146-113.

صالح، محمد سالم (2010). القوة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، 1(6)، 174-147.

عبيد، منى حسين (2012). أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، *مجلة دراسات دولية*، (51)، 51-31.

عقيل، وصفي محمد (2016). الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني. *دفاتر السياسة والقانون*، (15)، 136-153.

كساب، علي، وراتول، محمد (2004). التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، (1)، 7-50.

الكفارنة، احمد عارف (2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. *دراسات دولية*، (42)، 13-41.

المحجوبي، خالد (2006). الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد6، ص 49-54.

مرسي، فؤاد (1980). أثر النفط العربي في العلاقات الدولية، *المستقبل العربي*، 14(46)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

المفلح، هزاع والسرحان، حمدان (2009). أثر العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، *مجلة المنارة*، 16 (1).

وهيب، حسين حافظ (2010). العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشر، *دراسات دولية*، (44)، 15-36.

ثابت، محمد ربيع (2016)، مفهوم هيبة الدولة، *صحيفة الاهرام* (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 45584، 26 أيلول 2011).

المواقع الإلكترونية:

جاد، عماد، هيبة الدولة ومؤسساتها، *صحيفة الوطن*، 29/أيلول/2016. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.elwatannews.com/news/details/1454321>

حسين، أمل (2016). *علم الاقتصاد السياسي*، تم الدخول الى الموقع بتاريخ 2018/12/11 من خلال الرابط [./https://www.egyres.com](https://www.egyres.com)

الصائغ، زياد (2012). هيئة الدولة السيادة والأمن الاجتماعي، جريدة الجمهورية

<http://www.aljournhouria.com/pages/view/20121>

العاجيب، ليلي (2016). مفهوم علم الاقتصاد السياسي، تم الدخول الى الموقع بتاريخ

2018/12/11 من خلال الرابط [./https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

المراجع الاجنبية

Abughalia, wessam (2012). "Impact of International Economic Embargoes on the Libyan Foreign Trade", **Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences**

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2000). Political losers as a barrier to economic development. *American Economic Review*, 90(2), 126-130.

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. *American economic review*, 91(5), 1369-1401.

Alrubaie, F., (2008), **Manufacturing Sector and the process of Structural transformation in Libyan Economy**, Omar Almkhtar university.

Bala, R. (2013). **Limits of Gross Domestic Product in characterizing economic welfare**. Proceedings of the 5th International Conference The Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the changed world.

Blommestein, H., & Santiso, J. (2007). New Strategies for Emerging Domestic Sovereign Bond Markets in the Global Financial Landscape. *Global Economy Journal*, 7(2), 1-55.

Bonoli, G. (2010). The political economy of active labor-market policy. *Politics & Society*, 38(4), 435-457.

Bryan, Jon (2013), **The Impact of Government Policy on Economic Growth**, In Management Faculty Publications. Paper 23, Bridgewater State University, USA.

Chidozie, F., Ibietan, J. & Ujara, E. (2014). Foreign Policy, International Image and National Transformation: A Historical perspective. **International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research**, 2(4), 49-58.

Doyal, L. (1995). What makes women sick: Gender and the political economy of health. *British Medical Journal*, 311(311), 577.

Drazen, A. (2002). **Political economy in macroeconomics**. Princeton University Press.

Gibson, J. (1997). The end of capitalism (as we knew it): A feminist critique of political economy. *Capital & Class*, 21(2), 186-188.

Golding, P., & Murdock, G. (1991). Culture, communications and political economy. *Mass media and society*, 2, 15-32.

Goodwin, N., Nelson, J., & Harris, J. (2008). **Macroeconomics in Context, 1e Student study Guide**. Global Development and Environment Institute, Tufts University.

Imam, M., Abba, S., & Wader, M., (2015), **Libya In The Post Ghadaffi Era**, University Of Abuja.

Jain, Reetesh (2018). Significance and determinants of foreign policy. **International Journal of Advanced Research and Development**, 3(1), 164-166.

Keefer, P. (2004). What does political economy tell us about economic development—and vice versa?. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, 7, 247-272.

Keohane, R. (2005). **After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy**. Princeton University Press.

Khan, J. (2015). **The Role of Research and Development in Economic Growth: A Review**. Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 67303.

- Kira, A. (2013). The Factors Affecting Gross Domestic Product (GDP) in Developing Countries: The Case of Tanzania. **European Journal of Business and Management**, 5(4), 148-158.
- Logan, J. & Molotch, H. (2007). **Urban Fortunes: The Political Economy of Place, With a New Preface**. Univ of California Press.
- Luft, G. & Korin, A. (2013). The Myth of U.S. Energy Dependence, *Foreign Affairs, USA*, 15-10-2013, <http://foreignaffairs.com/articles/>
- Marx, K. (2010). A contribution to the critique of political economy. **In Marx Today Palgrave Macmillan**, New York. (pp. 91-94).
- Masoud, N., (2013). **A Review of Libyan's Economy, Structural Changes and Development Patterns**, Middle East University Business School.
- Mintz, A. & DeRouen, K. (2010). **Understanding Foreign Policy Decision Making**. New York: Cambridge University Press.
- Mintz, A. & Sofrin, A. (2017). **Decision Making Theories in Foreign Policy Analysis**. Oxford University Press.
- Rolenc, Jan, M. (2014). **Means, Goals, and Sources of Foreign Policy: The Case of Sweden**. ISA, San Francisco.
- Salhani, Claude: Oil (2010). Politics and Power, 21-1-2010, <http://oilprice.com/Geopolitics/International/Oil-Politics-And-Power.html>
- Stilwell, F. (2011). **Political economy: The contest of economic ideas**. *OUP Catalogue*.
- United Nations, (2008). **Achieving Sustainable Development and Promoting Development Cooperation: Dialogues at the Economic and Social Council**. Department of Economic and Social Affairs Office for ECOSOC Support and Coordination.
- Warner, R. (2013). **Recovery from schizophrenia: Psychiatry and political economy**. Routledge.

Wijaya, & Shariha (2016). **Comparison between Corruption in Libya during Ghaddafi's Rule and Corruption in Libya Post-Ghaddafi's**, Brawijaya University.